

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة  
المنعقدة يوم الأحد 27 ربيع الأول 1420هـ  
الموافق 11 جويلية 1999م (مساء)

الرئاسة: السيد عمار زاوي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير العدل.
- السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الاتصال والثقافة مكلفة بالثقافة.
- السيد الأمين العام للحكومة.

افتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الظهر.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

قبل مواصلة المناقشة أرحب من جديد بالسيدة الوزيرة والسادة الوزراء كما أرحب بجميع الزميلات والزملاء وكذا برجال الصحافة والكلمة الآن للسيد محمد الطاهر بوزغوب فليتفضل.

السيد محمد الطاهر بوزغوب: شكرا سيادة الرئيس. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، أود في البداية أن أوجه كلمة تقدير وشكر للزملاء أعضاء اللجنة المختصة لكونهم عملوا عندما كنا نحن في راحة.

سيادة رئيس الجلسة، إن مضمون هذا النص القانوني الذي بين أيدينا والمتعلق باسترجاع الوثام المدني لا يمكن في نظري أن لا يثير مزيجا من الارتياح والأمل ومن التخوف في آن واحد لدى المواطن وبخاصة عند كل الذين صمدوا في وجه الإرهاب لعدة سنوات ودفعوا الثمن غالبا دفاعا عن النظام الديمقراطي الجمهوري وصيانة للوحدة الوطنية، ولأن تجربة الأحداث الأليمة التي عاشتها البلاد في السنوات الماضية قد برهنت على أن نكث العهد وانتهاك الحرمات وخرق قوانين الجمهورية عند بعض الأطراف شيء يسير، ومن ثمة فإني أرى أن آليات وإجراءات التطبيق المحددة لهذا النص، وإن كانت من الناحية التقنية جد دقيقة، فإنها كذلك في نظري من الناحية العملية تحتاج إلى جملة إضافية من التدابير والترتيبات التنظيمية الكفيلة بتأمين التجسيد الفعلي والحقيقي لمقاصد مسعى استرجاع الوثام المدني في كل أبعاده والجديرة أيضا بالتكفل الحقيقي بضحايا الإرهاب وتعزيز التماسك الوطني.

فالسعي لإحلال الوثام المدني لا يمكن أن يعارضه أحد، ولو كان من المتضررين ومن ضحايا الإرهاب، ولكن هل يمكن تحقيق السلم وإحلال الوثام هكذا من دون مقدمات ولا نتائج؟ أكيد أن هذا صعب المنال، فالمقدمات لهذا النص القانوني تتبع من مكافحة الإرهاب وكسر شوكته، ومن تضحيات الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن الوطني والوطنيين من أجل إنقاذ الدولة التي دفع شعبنا من أجل تشييدها قوافل من الشهداء، كما أن مقدمات هذا

الحدث التاريخي الذي نحن بصدد المساهمة في صنعه لم تكن نتيجة وهم أو إكراه بل هي نابعة من الزخم النضالي والصمود للقوات الحية للأمة.

أما النتيجة المنطقية لمداول إقرار هذا النص هي انتصار الدولة بمختلف مؤسساتها، ومن الطبيعي والحكمة أن القوي مثلما قال السيد رئيس الجمهورية هو الذي يبادر بمد اليد ويسمح ويصفح ولكنه لا ينسى، والنتيجة أيضا لهذه المقدمات تجلت في انتخاب الشعب للسيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية، كما تجلت النتيجة لهذه المقدمات كذلك في مواقف الذين كانوا بالأمس يبررون القتل والاعتصاب ويدعون إلى التدخل الأجنبي في شؤون بلادنا، هم اليوم قد اهدنوا وتبين لهم الحق من الباطل، وليتهم تفهموا واستنكروا يومها الهجوم الإجرامي على تكنة قمار، ويوم تفجير مطار هواري بومدين، ويوم عملية شارع عميروش. ومما يؤسف له سيادة رئيس الجلسة، زميلاتي زملائي، هو ما نسמעه باستمرار في الخطاب السياسي من الاستدلال بالآيات القرآنية الكريمة في غير مواضعها مما يؤدي إلى فهم خاطيء وتحريف لمعاني القرآن الكريم، مما لا يمكن الصمت عنه مثلا الآية الكريمة "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما..." تستعمل في غير ما قصده التنزيل ومنفصلة عن السياق الذي نزلت فيه مما يؤدي حتما إلى نتائج غريبة عن روح الإسلام، فهل يعقل أن توصف الدولة والشعب في أغلبيته الساحقة بالطائفة والجماعة الإرهابية بالطائفة المقابلة ويعامل هذا وذلك على السواء؟ وهل يعقل أيضا الاستدلال بالآية الكريمة "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها"... في غير ما قصده التنزيل، علما بأن هذه الآية الكريمة نزلت على الرسول صلى الله عليه وسلم في شأن بني قريظة وانسحبت على كفار قريش في صلح الحديبية، ويروي لنا التاريخ بخصوص استعمال هذه الآية بالذات أن صلاح الدين الأيوبي حين حرر القدس الشريف من الغزاة الصليبيين وسمح للملك ريتشارد - قلب الأسد - بزيارة مدينة القدس تحت مظلة السلم والأمان عرض...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطاهر بوزغوب والكلمة الآن للسيدة نورية حفصي.

**السيدة نورية حفصي:** شكرا. السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور، أرف لكم أسمى آيات التقدير والاحترام.

سيدي الرئيس، عكس ما يشاع حول هذا القانون بأنه إطار لتبيين من أجمروا في حق الشعب ذلك لأن التدابير التي يتضمنها تهدف إلى وضع إطار قانوني للأشخاص الذين يعلنون وبشكل إرادي عن التوقف عن النشاطات الإرهابية باختلاف أنواعها والرغبة في الرجوع إلى المجتمع والمساهمة في الدفاع ضد أعمال العنف والتخريب، وهي كلها إجراءات تحفيزية جريئة بإمكانها تصفية ظاهرة الإرهاب بصفة نهائية بدون أن تغيب العدالة، ولم يهمل هذا القانون حقوق ضحايا الإرهاب بل وضع أسلوبا لحمايتهم، بحيث يمكن لها المطالبة بتعويضات في حالة تحريك دعوى عمومية ضد شخص أو أشخاص تسببوا في إلحاق أضرار بهم، وبناء على ذلك فإن هذا القانون يسمح لعائلات ضحايا الإرهاب من المطالبة والحصول على حقوقهم.

إن التعجيل في تمرير نص القانون الخاص باستعادة الوثام المدني جاء في الواقع نتيجة الحرص الشديد لرئيس الجمهورية على تمكين البرلمان ومن خلاله الطبقة السياسية والشعب من الاطلاع على مضمونه ونزع كل لبس أو تأويل بخصوص الإجراءات التي نص عليها القانون للعودة إلى حالة الأمن والاستقرار، وجاء من جهة أخرى استفادة من الدعم الذي تلقاه الرئيس من مسعاه بعد خطابه يوم 09 ماي الماضي سواء من طرف الشعب أو قيادة الأحزاب السياسية، والسند الذي أبدته العديد من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي باركت الجهود المبذولة من طرف رئيس الجمهورية للقضاء نهائيا على العنف والإرهاب بالاعتماد على الأسلوب الحضاري المتمثل في المصالحة الوطنية أو الوثام المدني كما جاء في مشروع القانون. والواضح أيضا أن عرض قانون تفعيل الهدنة على البرلمان في هذا الظرف وبمثل هذه السرعة دليل على وجود جدية وإرادة حقيقية في طي ملف المأساة نهائيا كما يمكن اعتبارها السبيل الأكثر نجاعة لمواجهة المشوشين على المصلحة الوطنية، سواء من أعداء السلم أو من المناورين بهذه القيمة المفقودة.

لقد عمدت المجموعة الأولى من أعداء السلم والرافضة بصفة قطعية لفكرة المصالحة الوطنية إلى محاولة إعطاء تفسير يعتمد على تأويلات خاطئة لمسعى رئيس الجمهورية وصورت الإجراءات المزمع اتخاذها على أنها خيانة

للأمة ولعائلات ضحايا الإرهاب وراحت هذه الأطراف المشكلة من شخصيات وأحزاب مجهرية إلى اعتماد التهديد ومحاولة الزج بعائلات ضحايا الإرهاب في متاهات المواجهة والاستنكار رغم أن الجمعيات الممثلة لهذه العائلات رفضت في أكثر من مناسبة استغلال جروحها للمتاجرة السياسية خاصة كون رئيس الجمهورية قد وعد بالتكفل وبصفة جيدة بعائلات ضحايا الإرهاب وقال بأنه يجب أن تنصف في حقها وتلقى الرعاية اللازمة من طرف الدولة.

إن تحرك الرافضين للسلم وعلى قلتهم جعلهم يجدون أنفسهم في مواجهة أغلبية الشعب الذي مل سنوات الموت والتفتيل والدمار، فتراهم عندما غابت عنهم الأصوات التي لفظتهم في أكثر من مناسبة يسعون إلى تعطيل المصالحة الوطنية عن طريق التهويل الإعلامي كما فعلوا في سنة 1994 حينما تفتنوا في زرع الإشاعات حول انشقاقات السلطة بين المدافعين عن الحوار والسلم والرافضين له، وإذا كانت مجموعة المناوئين للسلم والمصالحة الوطنية قد تعودوا على الشعب الذي تعود هو كذلك على شطحاتها في العديد من المناسبات وهي في هذا الباب لم تخرج عن طبيعتها فإن "خرجة" من كانوا يسمون بالمدافعين الشرسين عن السلم تطرح العديد من الأسئلة، لماذا التشكيك في التدابير التي اتخذها رئيس الجمهورية؟ إن فهم هذه الأوساط السياسية قد تحول إلى فحوى ما يسمونه بالاتفاق المبرم بين السلطة وجيش الإنقاذ كشرط أولي قبل مناقشة قانون الوئام المدني وراحت بالتوازي مع ذلك تهتل بعودة ورجوع السلطة إلى عقد روما وما تضمنه من دعوة إلى الحوار وفتح المجال السياسي أمام كل الحساسيات دون إقصاء أو تهميش وإشراك بما في ذلك قيادة الحزب المحل وإعادة الاعتبار لهذا الأخير، والحقيقة أن تدابير الوئام الوطني التي شرع رئيس الجمهورية في تجسيدها تنطلق من منطلق يختلف كلياً عن الظرف الذي عرف فيه عقد روما الوجود، ذلك أن التحسن الكبير في الوضع الأمني والنجاح الذي حققته قوات الأمن ميدانياً على الإرهاب يجعل الدولة تتحرك من موقع قوة وتفضل خلافاً لكل التأويلات البدء بالمعالجة التقنية للملف الأمني قبل المعالجة السياسية مع التأكيد كذلك على أن هذه الصيغة لا تعني قطعاً التراجع عن قرار اتخذته العدالة في حق حزب، بل فتح المجال السياسي بما يكفله الدستور وقوانين الجمهورية للسماح لكل الحساسيات بالنشاط ضمن الضوابط التي تحكم سير الجمهورية.

إن هذا القانون يهدف إلى معالجة هذه الفترة السوداء التي عرفت بلادنا معالجة نهائية بالترجيح، انطلاقاً من رؤية شاملة تعتبر أن النهوض الاقتصادي غير ممكن في غياب استقرار أمني وسياسي غير كامل.

وفي الأخير أعرب عن اعتزازي بالشجاعة والروح الوطنية اللتين يتصف بهما رئيس الجمهورية في طرح ومعالجة الأزمة الوطنية والتي استطاع بهما أن يحطم كل "الطابوهات" ونعلن عن مساندتنا لكافة القرارات التي اتخذها، كما نؤكد على الصرامة في تطبيق هذا القانون وضرورة تكفل الدولة والسلطات العمومية بضحايا الإرهاب سواء في الجانب المعنوي أو الاجتماعي كعامل لتكريس مبدأ الوئام الوطني دون إهمال الضحايا الآخرين للمأساة الوطنية.

أما بخصوص السؤال الذي طرحته السيدة المحترمة خليدة مسعودي على السيد رئيس الجمهورية حول الطريقة التي سيتوجه بها إلى الشعب فأقول إنه مهما كان السؤال الذي سيطره السيد رئيس الجمهورية مادام الأمر يتعلق باسترجاع السلم والأمن ومادام السلم مطلباً استعجالياً للشعب فسوف يجيب الشعب بنعم.

وفي الأخير أبارك انعقاد القمة الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية ببلادنا وأتمنى لها كل النجاح لأنها ستكون من دون شك انطلاقة لخوض غمار التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات التي ستفرضها الألفية القادمة. المجد والخلود لشهداننا الأبرار، تحيا الجزائر، وأشكركم على حسن انتباهكم وإصغائكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيدة نورية حفصي والكلمة للسيد بوعلام عمري فليتفضل.

**السيد بوعلام عمري:** شكراً. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي. بعد قراءتي لهذا النص المعروف علينا اليوم للمناقشة لاحظت أن هناك تغييراً في الأفكار وإعادة النظر في الكيفية التي تساعد على حل المشكلة الجزائرية من طرف الأغلبية، وهنا أتساءل عما إذا كان الأمر هذا تطوراً في النظر؟ أم أن هناك خلفيات أخرى؟ أم أن هناك الأشياء التي ربما سنكتشفها في المستقبل؟

السيد الرئيس، عرفت الجزائر منذ 1992 حتى اليوم مرحلة لم يكن لها مثيل في العالم، في هذه المرحلة اغتيل أكثر من مائة ألف (100.000) شخص، دمرت عدة ورشات ومؤسسات ومدارس، وخلفت أكثر من مليون ضحية.

إن التدمير والعنف الذي ساد في بلادنا ليس له في نظرنا أي مبرر سواء كان دينيا أو إيديولوجيا أو غيره. إننا طيلة هذه المدة والمرحلة قدمنا ووجهنا باستمرار عدة اقتراحات وحلول لإيجاد مخرج للأزمة، وحذرنا ونبهنا السلطة آنذاك من عواقب توقيف المسار الانتخابي لكن صوتنا لم يسمع بل أكثر من ذلك وجهت لنا عدة اتهامات من طرف الذين يدعون اليوم إلى السلم والمصالحة والوطنية.

إن رئيس الدولة الحالي اعترف اليوم بأن توقيف المسار الانتخابي كان عنفا سياسيا، وأنتم الأغلبية التي تساند السيد رئيس الدولة، ما هو موقفكم؟ إن كل الاقتراحات والحلول التي قدمناها رفضت جملة من طرف السلطة آنذاك.

إن رئيس الدولة في تصريحاته جعل من إعادة السلم أولوية من الأولويات، وعندما تكلمنا نحن عن السلم المدني أجابتنا السلطة آنذاك بأنه ليس هناك أية حرب في الجزائر وكذلك عندما طرحنا سؤالاً على الحكومة السابقة حول عدد الموتى، الذي يتجاوز مائة ألف شخص، أجابتنا السلطة آنذاك بأن العدد لا يتجاوز ستة وعشرين ألفاً (26.000) واليوم السيد رئيس الدولة يعترف بالعدد الأول، وبالتالي كيف نفسر هذه المواقف؟ ومن أجل علاج الأزمة التي عرفت البلاد قدمنا كذلك عدة حلول ولكن مع الأسف لم تؤخذ بعين الاعتبار ولم يسمع إليها وقلنا بأن الحل العسكري والكل الأمني ليس وسيلة من أجل إنقاذ البلاد وقلنا إن الأزمة سياسية وحلها يكون سياسيا لكن مرة أخرى بقي كلامنا بدون جدوى.

واليوم نرى بأن الأغلبية تتغنى وتدعو إلى الشعارات التي قدمناها في الماضي وقد قلنا بأن الحوار مع جميع السياسيين الذين يرفضون استعمال العنف يعتبر ضروريا لإيجاد حل للأزمة ولكن كذلك وجهت إلينا عدة اتهامات وقد سمعنا البعض في ماض قريب كان يقول بأن الذين ذهبوا إلى عقد روما هم خونة واليوم لما اعترف رئيس الدولة بإيجابيات عقد روما ها هم يغيرون موقفهم وأصبحوا ينتقدون فقط مكان وقوع العقد وأقول لهؤلاء أين مبادئكم، إن كانت لكم مبادئ؟ ولكن الشيء الملاحظ هو أن الحكومة والأغلبية لهما عقدة سياسية لأنهما ترفضان كل اقتراحات المعارضة حتى ولو كانت إيجابية، واليوم تعترفان بجزء من اقتراحاتنا، ونقول لهؤلاء إنه في هذا الجانب لدينا حقوق المؤلف، وأنكم غشاشون (des mauvais copieurs).

وبعد خمس سنوات من إيقاف المسار الانتخابي ومن العنف، وقعت مفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (A.I.S) والجميع يعلم بذلك. وقد طرحنا سؤالاً حول ذلك على الحكومة السابقة فأجابتنا بأنه ليس هناك أي حوار أو تفاوض مع جماعة الجيش الإسلامي للإنقاذ واليوم اكتشفنا العكس.

إن القانون المعروض علينا كان نتيجة عقد ثنائي بين طرفين ونحن نرحب بكل ما من شأنه أن يمكننا من الخروج من هذه الأزمة واسترجاع السلم المدني لكن السؤال هو هل يكفي هذا القانون لوحده لاسترجاع السلم المدني؟ إن حل الأزمة واسترجاع السلم المدني - في نظرنا - لا بد من أن يكون شاملا ويشارك فيه كل الجزائريين والجزائريات والأحزاب السياسية وأن يكون في ظل احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول على السلطة وفي احترام حقوق الغير....

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوعلام عمري والكلمة للسيد محمد جبريط فليفضل.

**السيد محمد جبريط:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام، سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

وبعد، أتوجه في البداية بالشكر إلى كل من ساهم وسيساهم في تحقيق السلم والاستقرار ببلادنا وفي مقدمتهم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وكل قوات الأمن، كما أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة القانونية على ما بذلوه من جهد لإعداد التقرير التمهيدي.

سيدي الرئيس، كل ما كنت أريد قوله تقدم به من سبقني من الزميلات والزملاء وعليه فإن تدخلني هذا لا يتطرق إلى ما جاء في مواد مشروع قانون الوثام المدني، "فكل الصيد في جوف الفرا" كما يقول المثل.

سيدي الرئيس، أرى فيما جاء به مشروع قانون الوثام المدني فرصة ثمينة للشعب الجزائري وبداية موفقة بإذن الله تعالى لحل مشاكله الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وأرى فيه أيضا فرصة لا تعوز لتحقيق السلم والوثام وخروج

البلاد من أزمتهما بجهود كل أبنائها، فأجيال الثورة التحريرية حققت النصر على قوى الاستعمار الفرنسي وأجيال ما بعد الاستقلال مدعوة اليوم وغدا لتحقيق النصر على الإرهاب بثتى أنواعه و"الحقرة" بمختلف أشكالها. فبالأمس لبينا نداء نوفمبر 1954 وحققتنا أمل الشهيد العربي بن مهيدي في حرية البلاد واستقلالها واليوم سنلبي نداء رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة لتحقيق السلم والوئام وسيادة القانون.

سيدي الرئيس، تلكم هي قناعتى المستمدة من قناعة المواطنين في الجزائر العميقة ومن المجاهدين الأوفياء بالأمس واليوم، رغم ما لحق بالجميع من أضرار جسيمة ومعنوية وفي مقدمتهم المجاهدون وأبنائهم والشهداء وكل الوطنيين المخلصين، فإن لسان حالهم وحالي يردد المثل الشعبي القائل: "يوم الصلح ما تتعدد المظالم، صلح بلا نية عداوة ظاهرة خير منه" وشكرا لكم جميعا، وشكرا لكم سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد جبريط والكلمة الآن للسيد عثمان حاجي فليفضل.

**السيد عثمان حاجي:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، تحية طيبة وأخوية.

وبعد، بوذي أن أبدأ تدخلتي هذا بآيات قرآنية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: "عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم" وقال تعالى: "فمن عفا وأصلح فأجره على الله" صدق الله العظيم.

السيد الرئيس، إن مشروع قانون الوئام المدني المعروض علينا اليوم للمناقشة يهدف إلى وضع تدابير وأسس لإقامة الصلح بين أفراد المجتمع الجزائري. إن اقتراح هذا النص من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية يدل على صدق نواياه وإرادته الفولاذية وتحمل مسؤولياته الكاملة أمام المجتمع والتاريخ وذلك بغية إخراج البلاد من محنتها التي طال أمدها، كما لا يخفى على أحد بأن هذه الأزمة أصابت المجتمع الجزائري برمته في جذوره المتأصلة من مبادئ وقيم وتاريخ وعقيدة وحضارة، مما يستتف من هذا بأن كيان الأمة الجزائرية تعرض إلى تدمير ذاتي، حيث خطط له بأساليب نابغة من الحقد والكراهية وفسائس ومؤامرات ضد هذا الشعب الأبي.

السيد الرئيس، إن ما تعرض له وطننا الحبيب من مؤامرات دنيئة تم التخطيط لها في الخارج ونفذت بأياد خبيثة من أبناء هذا الوطن، تم توظيفها ضد مجتمعهم وتشويه صورته في الداخل والخارج، ولكن بفضل صمود وتماسك المؤسسة العسكرية ومختلف أسلاك الأمن والوطنيين المخلصين لهذا الوطن بقيت الجزائر واقفة وشامخة. وبالرغم مما عاناه هذا الوطن من محن ومآسي معتبرة ألحقت به أضراراً مادية ومعنوية فقد بقي يتطلع إلى آمال مشرقة تنير له الطريق وترفع عنه الغبن وتجدد له الثقة بالنفس وتجعله يتحدى الصعاب بأكثر عزيمة وإصرار والإقدام على تحمل مسؤوليته كباقي الأمم الأخرى، لذلك اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أقول وبكل صراحة إن مشروع قانون الوئام المدني الذي تقدم به فخامة رئيس الجمهورية عن قناعته الشخصية وحنكته وتجربته المشهودة له بها، بالإضافة إلى العمق الاستراتيجي الذي يتوفر عليه فخامته وإدراكه للوضع العام الخطير، ووفاء منه للالتزام الذي قطعه على نفسه في برنامجه الانتخابي بأنه لا يجوز بأية حال من الأحوال أن يستمر الوضع أكثر مما هو عليه الآن.

السيد الرئيس، وبصفتنا أبناء هذا الشعب وجزءاً لا يتجزأ منه نتحسس باستمرار انشغالاته وطموحاته ونقاسمه معاناته اليومية المفروضة عليه بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وكذا الظروف الأمنية الخطيرة، كل هذه المعطيات السالفة الذكر وانطلاقاً من الوعي والإحساس بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا فالمطلوب منا جميعاً كأفراد وهيئات أن لا نترك هذه الفرصة تضيع من أمامنا ولكي يسجل التاريخ لنا لا علينا فنحن مطالبون باتخاذ موقف إيجابي لفائدة قانون الوئام المدني لكي يتحقق ويتجسد الوئام المدني لحقن دماء الجزائريين وكذا مساندة فخامة السيد رئيس الجمهورية في مسعاه المتمثل في إقامة المصالحة الوطنية التاريخية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. شكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا والكلمة الآن للسيد عبد السلام بوالشعر.

**السيد عبد السلام بوالشعر:** شكرا. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي الأعضاء، الأخوات والإخوة الحضور، سلام الله عليكم.

إن قانون الوئام المدني لا يتنافى مع مبادئ وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطي بل بالعكس، إن موقف الحزب واضح من ظاهرة الإرهاب وإن كان قانون الرحمة وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها لم يصل إلى الهدف المنشود ألا وهو السلم الشامل، لهذا نساند مبادرة فخامة رئيس الجمهورية في مسعاه لتجسيد الوئام المدني، كما نؤيد كل المبادرات والإجراءات الإضافية الأخرى التي تضمن لنا تحقيق الأمن والأمان. أما بالنسبة لضحايا الإرهاب فإن كل المواطنين سواء من بعيد أو من قريب هم ضحايا وهذا لا يعني التقليل أو المساس بالمكانة المشرفة التي تحتلها عائلات ضحايا الإرهاب، فعلى الدولة التكفل بهم كعائلات شهداء الوطن ليكونوا وحدهم معززين مكرمين.

للتذكير إخواني، ولاية الشهيد "دخلي" المدعو "البركة" و"فرحات عباس" و"محمد الصديق بن يحيى" وغيرهم من الزعماء هي ولاية عانت الكثير أثناء الثورة التحريرية وعلى الرغم من ذلك فإن منطقة تكسانة وهي دائرة نائية من دوائر ولاية جيجل كانت أول منطقة عبر التراب الوطني حررها جيش التحرير وبالضبط يوم 16 أبريل 1958 والتاريخ يعيد نفسه اليوم، فجيجل كذلك عانت وعاشت سنين العذاب من جراء الإرهاب الهمجى. ومرة أخرى، فقد جاء أول تصريح للهدنة من نفس المنطقة أي من تكسانة. لذا إخواني، سيدي الرئيس، إن جيجل تطالب بحقها في التنمية الشاملة لمحو آثار الإرهاب نهائيا وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالتفاته خاصة من قبل الدولة، فإذا كانت أغلبية الشعب تريد السلم فسكان جيجل مستعجلون جدا لتحقيقه ولرفع العراقيل التي تعطل التنمية، وسينطلق إن شاء الله الوئام المدني من جيجل وسيعم كل أرجاء التراب الوطني وكفانا من سقوط ضحايا آخرين. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا والكلمة للسيد مصطفى بلمهدي فليفضل.

**السيد مصطفى بلمهدي:** بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين.

السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء، عقلاء وحكماء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أخيرا تغلب العقل على العواطف المتهورة، وحلت الحكمة محل الطيش والتطرف، وما كان البارحة مرفوضا أصبح اليوم مطلوبا، وما كان ينادي به المخلصون وعقلاء الأمة قبل سنوات وفي بداية الاحتقان السياسي من دعوة للتعقل والحوار ونبذ العنف ولم يجد أذانا صاغية، أصبح اليوم محل إجماع والحمد لله، فقد انتصرت الكلمة الطيبة على الكلمة الخبيثة وتبين للجميع أن أصل أزمتنا هو الفكر المنحرف والتطرف ذات اليمين وذات الشمال، وهذا انتصار، وإن ارتكاب أكبر الكبائر من الجرائم الإنسانية الصربية في حق الإنسان الجزائري المسلم باسم الإسلام وتحت شعار الإسلام ظلما وعدوانا هو خروج صريح عن الإسلام وشريعته السمحاء واعتداء على حرمة وقداسته.

السيد الرئيس، إن الظروف الحالية والأزمات المتتالية تفرض على كل وطني غيور ومسلم صادق مساندة كل مسعى يحقق الدماء ويحقق السلم الشامل، يجلب النفع ويدفع الفساد ويعيد للوحدة الوطنية تلاحمها ولقعة الدولة الجزائرية جدارها المتين.

إن مسعى الخير والبر يظهر ثوب الجزائر وعلمها من رجس المأساة الوطنية، ويعتق الحركة التنموية، يحقق الجزائر في الداخل استقرارها، وبين الأمم وقارها.

السيد الرئيس، التوبة والاعتراف بالخطأ والندم كلها فضائل لا يلجأ إليها إلا من خشي الرحمن بالغيب. إن الأيادي التي نفذت المجازر والتقتيل والتمثيل والتنكيل في حق الشعب فإنها ثمرة طبيعية لفكرة منحرفة وخطاب عنيف، وما دخل الرفق في شيء إلا زانه وما دخل العنف في شيء إلا شانه كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم. والضحية الأولى كما ترون السيد الرئيس هو الإسلام، والتوبة النصوح تقتضي من الذين أفتوا بالجهاد في الجزائر وبجواز قتل الجزائريين وزكوا أعمال العنف وبرروها تقتضي منهم التوبة أن يعلنوها شجاعة كما أعلنتها امرأة العزيز - المرأة المصرية - في عهد الفراعنة "الآن حصص الحق"، يقولونها صراحة أمام الله والعباد أنهم أخطأوا الطريق والإسلام بريء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، فقانون الوثام الذي بين أيدينا لم تضعه الدولة للإدانة وإنما لخدمة السلم وتحقيق الاستقرار وإيقاف النزيف الذي أصبح مطلباً وطنياً ورأياً عاماً بعد صحوحة الضمير. ومن حسن نية الدولة ومؤسساتها في هذه المصالحة، أعطت لجيش الإنقاذ مكانة البيت الذي يلجأ إليه من أراد الأمان، هذا القانون وسيلة تساعد على التوبة والمصالحة الإرادية للتخلص من وحي الجريمة الإنسانية. ويعتمد هذا القانون في التنفيذ على الاعتراف الإرادي الذي هو سيد الأدلة، فالمنتظمي لإحدى المنظمات المسلحة يسلم نفسه للدولة، وهو الذي يحدد بكل حرية موقعه من التصنيفات الثلاثة التي حددها قانون الوثام المدني، منطقة الإعفاء، منطقة الإرجاء، منطقة تخفيف العقوبة، وبعد ذلك يقع التصحيح وهذا منتهى التسامح لا يرفضه إلا شقي. فما جاء به القانون من روح تسامحية نابعة من أصالة الشعب الجزائري، ومن رصيد التجارب التي استخلصها من الفتن الحقيقية والمصطنعة التي عرفها عبر تاريخه، هذا الشعب الذي أعاد سيادته المسلوبة في ثورته المباركة، وأطفاً بوعيه فتنة صائفة سنة 62 وفتنة أكتوبر 88، وهو مقبل اليوم بفضل الله أولاً وبفضل هذا القانون والمخلصين في هذا البلد على إطفاء أكبر فتنة تعرض لها، وطالت الأرواح والأعراض والأموال، يعيد بوعيه الفتنة إلى نومها، "الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها"، ويحفر مقبرة شعبية وطنية لدفن نفايات الأحقاد والضغائن، يحفظ الأجيال من إشعاعاتها المدمرة.

وقعت في تاريخ الجاهلية فتنة دامت أربعين (40) سنة تمثلت في حرب البسوس وحرب داحس والغبراء، وجاء حكماء فأطافوا تلك الفتنة ولم يعجزوا فكيف تعجز الجزائر بحكمائها وعقلائها أن تطفئ فتنة سبع (07) سنوات؟

السيد الرئيس، إن نفس الجزائري عزيزة وغالية، كرمها الله ولا يمكن لأحد تهمينها إلا خالفها، هي ملك له، وقد ثمنها القرآن "بديّة مسلمة"، والشريعة بينت قيمتها المالية، ليس لأحد أن يتنازل عنها إلا أصحاب الدماء وقيمتها التي حددتها الشريعة الإسلامية هي التي تحقق الوثام المدني، وتدفع الأحقاد، وتمسح الضغائن عن القلوب، والواجب في هذا القانون هو تجنيد كل الإمكانيات المادية والصدقات والزكوات من أجل مسح ديون الغارمين ودفع الديات الشرعية لأصحابها.

وليتحقق الوثام المدني شكلاً وروحاً يجب أن يأخذ كل من طلب دية مقتوله كاملة ومن عفا فأجره على الله، أما اليتامى القصر فتستثمر أموالهم بأياد أمينة حتى سن الرشد، فيجدوا من الرعاية والأموال ما ينسبهم يتمهم ولا يستجيبون لتحريض من يحرضهم مستقبلاً.

سيدي الرئيس، إن القرآن يقص علينا قصة قابيل وهابيل - تعرفونها - وقرر حكماً لها يجب أن يعلمه من شارك في المأساة الوطنية من الفكر المنحرف أو التحريض بالخطاب أو التنفيذ باليد - هذه حقيقة - هي قوله تعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً...."

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد مصطفى بلمهدي والكلمة للسيد بوزيدي مزغيش فليتفضل.

**السيد بوزيدي مزغيش:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يأتي هذا القانون والجزائر تمر بمرحلة حاسمة في تاريخها المعاصر وخاصة خلال العشرية الأخيرة، ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى الأوضاع التي عاشتها الجزائر، وكما هو معهود فالجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ورجال الأمن بمختلف أسلاكه والمجاهدين وكل المخلصين الوطنيين، تصدوا لأبشع مناورة حيكت ودبرت ونسجت خيوطها في الداخل والخارج ضد الجزائر، أقول بفضل أبنائها البررة جميعاً بقيت الجزائر واقفة وسنبقى شامخة إن شاء الله.

السيد الرئيس، بعد أن استرجعت الجزائر عافيتها وقوتها، يأتي هذا النص القانوني للوثام المدني ليكرس مرة أخرى عظمة الشعب وعبقريته وكذا عبقرية زعمائه ورجاله ومسؤوليه وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية، وذلك برهانا

ساطعا من الحلم والصفح عند المقدرة، كما أن هذا النص تجسدت فيه كل الحلول الملائمة لمن ضل الطريق للرجوع إلى جادة الصواب، كما أنه في نفس الوقت مناسبة لشعبنا للشملة والعيش في كنف السلم والأمن والأمان للتفرغ للعمل الجاد وتدارك ما ضاع خلال السنوات العجاف.

سيدي الرئيس، يجدر بي أن ألاحظ ما يلي:

(1) إن الشيء الإيجابي في هذا القانون هو كون كل إجراءاته مربوطة بمدة زمنية مما يزيد قوة وصرامة في معالجة الأمور ماعدا المادة (33) التي لم تحدد بمدة زمنية وهو ما نتمنى أن يتم استنراكه في النصوص التنظيمية. لدي كذلك بعض الانشغالات وهي أن يتم التكفل بضحايا الإرهاب وأن تبذل الدولة كل ما بوسعها للتخفيف من معاناتهم ماديا ومعنويا.

(2) التكفل بكل الوطنيين الذين ساهموا في استتباب الأمن وبذل النفس والنفيس لتبقى الجزائر واقفة.

(3) كثيرا ما سنت قوانين ولكنها بقيت حبرا على ورق أو لم تطبق بشكل فعال، لذا التطبيق الصارم والفعال والتعامل مع هذا القانون بجدية وفعالية هو السبيل الوحيد لنجاح هذا المسعى الخير.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار. شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوزيدي مزغيش والكلمة للسيدة ليلى عسلاوي فلتفضل.

**السيدة ليلى عسلاوي:** أشكر - قبل أن أتدخل - زميلي جمال الدين بلحاج شكرا جزيلا على منحه إياي وقته، كما أشكركم السيد رئيس الجلسة على موافقتكم على ذلك وسوف لن أطيل بحكم أنني ذكرت كل ما كان في وسعي هذا الصباح ولكن أريد فقط إضافة شيء مهم يتعلق بالمشروع الذي نعتبره مرة أخرى لبنة وخطوة أولى لإسترجاع أمن واستقرار الجزائر. هناك العديد من المتدخلين - وقبلهم السيد رئيس الحكومة - ممن قالوا بأن القانون لا يعني التسامح أو النسيان، وفي هذا المجال أتقدم باقتراح بكل تواضع، لأقول بأنه يجب علينا كلنا وليس الحكومة وحدها، التحدث مع عائلات ضحايا الإرهاب لأنها أصبحت لعبة في أيادي السياسويين وهذا غير مقبول، لأن سوء التفاهم الموجود هو حول تبرئة الدولة لهؤلاء المجرمين، هذا هو المفهوم، فلم تسمح الفرصة بأن يتحصل كل الجزائريين على هذا النص. هذا من جهة وأقول من جهة أخرى بأننا لن نسمح ولن ننسى - مستحيل أن ننسى - إجرام الإرهاب الهمجى الأعمى الذي ليس له مثيل في العالم، لكننا نقول ما هي أيضا التدابير التي ستوضع لمقاومة ومحاربة ثقافة الحقد لأنه لا بد أن يعيش أبناء جزائر الغد في وطن واحد ومدارس واحدة وكليات واحدة وجامعات واحدة، لذلك علينا التفكير في وضع التدابير التي تقاوم ثقافة الحقد.

وفي الأخير أريد أن أقول إذا كنا غشاشين (des mauvais copieurs) كما أطلق علينا ذلك بعض المتدخلين، فنحن نعرف في القانون أن المحل التجاري يحتوي على الجدران والمحل، فلنا الجدران ونحن مالكوها ويبقى المحل للمؤلفين والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة ليلى عسلاوي والكلمة للسيدة سعيدة بن حبيلس فلتفضل.

**السيدة سعيدة بن حبيلس:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، الأخت والإخوة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، أردت فقط أن أقول بأنني لا أنتمي لأي حزب ولست مختصة في القانون وإنما كلفت



بمهمة من طرف شريحة ناضل معها لنخرج معا إلى الرقي والتقدم والسلام وهي شريحة الأسرة الريفية وهي بالذات المرأة الريفية، فاليوم لي الشرف أن أبلغ لكم رسالة من طرف هذه الشريحة المحبة للسلام والتي نشرت عبر التاريخ ثقافة السلم والمحبة والتآخي والتضامن ودفعت أيضا عبر التاريخ ثمنا غالبا من أجل الجزائر، فكانت هذه الشريحة في أول الصفوف أثناء الثورة التحريرية. وخلال هذه الأزمة - اليوم - فإن أكبر نسبة من المغتصبات وكذا المغتالات هي من الريف ومازالت نساؤه صامدات، ولا ننسى صرخة امرأة ريفية في قرية نائية بولاية المدية، حيث قالت لي بأن "النساء قبل أن تنام تتجمل أما نحن فقبل أن ننام نطلي أعناقنا ورقاب أبنائنا وبناتنا بالزيت حتى لا نتعذب عندما يأتي الإرهابيون لذبحنا!" لهذا إخواني أخواتي، ترفع هذه الفئة من المجتمع اليوم صوتها لتقول نعم للسلام ولها كل الثقة في السيد رئيس الجمهورية لأنها أمية ولم تطلع على هذا النص ولا تفهم القانون فمرجعيتها الأساسية هي تصريحات السيد رئيس الجمهورية وتوجيهاته وكلها ثقة فيه وتطلب منه حفظ ذاكرة الضحايا والمغتصبات. وهن كلهن أيضا ثقة في أن يسهر السيد رئيس الجمهورية شخصيا على تطبيق القانون لأن هناك فرقا بين سن القانون وتطبيقه وأسناد الإخوة المتدخلين الذين عبروا عن حيرتهم وأبدوا انشغالهم فيما يخص ضرورة السهر على تطبيق القانون، خاصة في حق الذين ارتكبوا جرائم وقتلوا بأن يدفعوا ثمن جريمتهم عملا بقول الله سبحانه وتعالى، بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: "من قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما" صدق الله العظيم. وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "توبة قاتل مؤمن غير مقبولة" فالأشخاص الذين قتلوا يجب محاكمتهم بدون شفقة ولا رحمة.

النقطة الثانية هي واجب الكرامة واحترام شخصية عائلات ضحايا الإرهاب وأغتنم هذا المنبر المحترم لأبلغ وأندد وألفت انتباه السلطات المعنية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية ليدل كل المجهودات لكي لا يبقى الشارع يحتضن أبناءنا وبناتنا ونساءنا، فكيف نقبل بأن تصبح - بين عشية وضحاها - أرملة لا يتجاوز عمرها 20 سنة مشردة في الشارع وأم فقدت سندها - ابنها - تخرج إلى الشارع بحثا عن حقوقها؟! هذا ما نطلبه اليوم فإذا كان هذا القانون سيضع حدا لهذه التجاوزات فنحن نقول نعم لهذا القانون.

أريد لفت الانتباه إلى أمر ثان فأقول بأنه في وقت سابق كنا مع الكثير من الرجال والنساء الذين رفعوا صوتهم ضد تدويل القضية الجزائرية والتي طالب بها بعض الأحزاب والشخصيات وقلنا "لا" لعقد روما وأن القضية جزائرية ويجب حلها بين الجزائريين، واليوم نساهم في الحوار كجزائريين والاقترح هو من طرف رئيس جمهورية جزائرية، ومن طرف مشروع جزائري، ونحن في الجزائر وتحت الراية الجزائرية نناقش ونجد حلا ونقول "نعم" لهذا القانون وقد تأثرنا كثيرا لما لاحظناه مؤخرا في فرانكفورت في أبريل 1999 خلال لقاء مع الحركات الجموعية والمجتمع المدني على هامش اجتماع وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط من أن هناك أصواتا جزائرية ترفع لمطالبة المتعاملين الأوروبيين بقطع علاقاتهم الاقتصادية مع الجزائر وفرض الحصار عليها وتجويع الشعب الجزائري بل طالبوا بأكثر من ذلك إذ جاءوا بشباب جزائري مقيم في السويد يتساءل لماذا لم تتدخل قوات الحلف الأطلسي في الجزائر بسرعة بعد تزوير الانتخابات الرئاسية كما فعلت في كوسوفو؟ فهذا القانون يجب أن يضع حدا لهذه الأصوات وعلينا كجزائريين أن نجد حلا وشكرا جزيلا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة سعيدة بن حبيلس والكلمة للسيد أحمد مراني فليتكلم.

**السيد أحمد مراني:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السادة الزملاء. فيما يخص الحديث عن هذا القانون، فأعتقد بأن نقص توضيحه من طرف وسائل الإعلام جعلت عدة أسئلة تطرح حوله لأن في الواقع القانون ليس طبق الأصل لسانت إيجيديو (Saint Egidio) ولا قانون تفاوضي وإنما هو قانون منطقي إنساني ولا يمكن أن يكون ضد هذا الطرح إلا الإنسان الذي لم تتضح له الرؤية أو فقد الرؤية، ماذا يقول القانون؟ إنه يخص الآلاف من الأشخاص الذين حملوا السلاح ولم يقتروا جريمة قتل وأرادوا وضع السلاح من دون متابعتهم، فمن يقول لهؤلاء استمروا واقتلوا فهو مجنون، فنحن نقبل أن يضعوا السلاح ثم نضعهم أمام مسؤولية أبناء الجزائر. أما الشطر الثاني فهو وضع هؤلاء الأشخاص تحت المراقبة للتأكد من استقامتهم أو عدمها وهذا إجراء حكيم لكي ننطلق نحو البناء. الشطر الثالث وهم الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ولم يلق عليهم القبض رغم أنه لازالت لهم القدرة على ارتكاب المزيد من القتل، فمحاولة وضع إشارات لهم بأن الحكم عليهم سيكون مخففا إن هم كفوا عن القتل وهذا ليس تجاهلا لمن قتل وإنما حماية لمن سيرتكب جريمة القتل في المستقبل، فإذا من الناحية القانونية للنص فهو ممتاز ولا يمكن لإنسان عاقل أن يكون ضده ولكن لدي بعض الاستفهامات حول بعض الأشياء الموجودة في النص.

أولا: ينبغي أن نعرف جيدا آلام الذين مساوا في هذه المحنة، فليس من السهل أن نشعر شعور المرأة التي فقدت

زوجها، أو الرجل الذي فقد ابنه، أو الذي اغتصبت ابنته فلم تعش الجزائر عشيرة سوداء بل كانت عشيرة حمراء كالجمر والجحيم وهو ما لا يمكن أن تمحوه رسالة واحدة من شخص أو من مجموعة مسلحة، وللتاريخ دور في تسجيل ما حدث.

إننا نسمع حديثا كثيرا ولكنني أرى أن أفضل طريقة للبناء هي تشخيص الأخطاء لبناء الصواب أما أننا ننفي وجود الأخطاء ونطوي الصفحة ونهب للتعاون، فهذا غير مقبول. فلنتعاون على البناء ولكن علينا توضيح أن من أخطأ فقد أخطأ في حق الغير، فإذا لم تشخص الخطأ فلا يمكننا البناء، لذلك أعطى لنا الرسول صلى الله عليه وسلم مثلا رائعا في بناء الأمم والدول فقد عفا - في فتح مكة - عن حاربوه وقال لهم: "أذهبوا فأنتم الطلقاء" لكن لم يصبح هؤلاء زعماء بل كانوا يعرفون في المجتمع بالطلاق وهذا ما ينطبق على الناس الذين أخطأوا وحاربوا وعفونا عنهم - وهم نوعية معينة - وهناك استثناء لمن أسلم وحسن إسلامه فأصبح بطلا بعد خمس أو عشر سنوات وأنجز فيها أعمالا بطولية أكثر من غيره فيسجل له ذلك. وعليه لا بد من تعيين المخطئ. فلو رجعنا إلى التاريخ لوجدنا كثيرا من المفكرين والمؤرخين المسلمين يخشون الحديث عن محنة علي ومعاوية، بحجة أن الله أعفانا من ذنوبهم فلنعف السنننا عن الحديث عنهم، لكنه ليس من المنطق أن يقتتل شخصان وهما الاثنان على صواب، بل يكون أحدهما مخطئا والثاني مصيبا. وعليه لا بد من تحديد الأمور جيدا، ليس ذلك بدافع العاطفة تجاه شخص أو مجموعة لكن لبناء الجزائر ولكي لا نعيش مرة أخرى نفس المحن. لقد سبق وأن عرفت الجزائر مظاهر عديدة من العنف منها مثلا ما حدث قبل سنة 1954. فتشخيص المخطئ واجب، إذ ينبغي تسجيل كل ما حدث في التاريخ وتدريبه مستقبلا لمعرفة الخطأ من الصواب وكيفية البناء وأذكر بكل صراحة أننا كنا موجودين قبل سنة 1988 في الساحة فكان من تهجم على الدولة وارتكب أعمال عنف متعمدا فيؤخذ إلى السجن ليوصف بالزعيم وليس بالمدنّب! ولهذا أعتقد أن القانون هادف ولكنه لا يحمي ولا يراعي التربية في المجتمع. سنجد عن قريب في المساجد خمسة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسة عشر ألفا ممن تورطوا في الإرهاب وسط الأحياء الشعبية وسيصفون أعمالهم الإرهابية بالبطولات، فإذا لم يجدوا من يقول لهم بأنهم أخطأوا وهم مجرمون، وإذا لم يكن هناك تكفل حقيقي في ميدان.....

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد أحمد مراني والكلمة الآن للسيد احميدة ماضي فليتنفضل.

**السيد احميدة ماضي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن يعرض علينا اليوم نص قانون الوثام المدني الذي طالما انتظرته أغلبية الشعب الجزائري وكذا الشعوب العربية والإسلامية وكل الشعوب المحبة للسلام في العالم قاطبة. إننا في هذا الموقف لا نستطيع أن نقول أكثر مما جاء في مواد هذا القانون، فكل من يتصفح ويتمعن في أي جملة وردت في هذا النص يدرك جيدا ما يرمي إليه من معان ونوايا صادقة تجاه كل من يريد الخير لهذه البلاد، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنهه بنضال وكفاح كل فرد من أفراد هذا المجتمع طيلة هذه الفترة الحالكة من تاريخنا لما بذلوه من تضحيات جسام وما قدموه قربانا لتحتيا الجزائر حرة مستقلة ذات سيادة.

وبفضل هؤلاء الأفراد والجماعات سواء من كتب الله لهم الشهادة في سبيل الوطن أو أولئك الذين لا يزالون يبذلون قصارى جهودهم لكي تعيش الجزائر في كنف الوثام والاستقرار آمنة مطمئة وأقول لكل عائلات ضحايا الإرهاب الأعمى أن كل الذين استشهدوا في سبيل الوطن كانوا جميعا يأملون في رؤية الجزائر مستقرة وآمنة وهم الآن في مثوهم الأخير لعلهم - والله أعلم - راضون عنا كل الرضى عما يجري اليوم في وطننا العزيز وعلى الشعب الجزائري الأبى أن يترحم على أرواحهم الزكية ويقف وقفة إجلال أمام تضحياتهم وسوف يحتضن المجتمع ذويهم وعائلاتهم بكل فخر واعتزاز ويتكفل بجميع مشاكلهم بدون أي شك. أما الذين يصطادون في المياه العكرة فنقول لهم "كفوا وارفعوا أيديكم عن هذا الشعب الكريم". أما الذين كانوا يراهنون على أن الجزائر في طريقها إلى الإنهيار فنقول لهم سواء كانوا في الداخل أم في الخارج أن الشعب الجزائري سيؤكد لهم مرة أخرى أن حساباتهم كانت دوما مخطئة وما عليهم إلا أن يغيروا نظرتهم في المستقبل تجاه هذه البلاد، تحيا الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد احميدة ماضي والكلمة الآن للسيد محمد بوزار قوادري فليتنفضل.

**السيد محمد بوزار قوادري:** شكرنا السيد رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة والسيدات الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن ما يجمعنا اليوم هو أمر هام يتعلق بمستقبل الوطن والأجيال القادمة ومن واجب كل جزائري وجزائرية ألا يبخلوا بأي جهد لإنجاح هذا المشروع المتعلق بالوثام المدني. لقد قدمت بلادنا عبر العصور تضحيات جسام لإعطاء الدولة الجزائرية العصرية مكانا تحت شمس هذا العالم وبين الأمم وليتمتع شعبنا بالكرامة والعزة والوثام التام وبقيت حقبة من الزمن على هذه الحال فحيكت مؤامرة الأعداء علينا من الداخل والخارج فتحول الوثام إلى شقاق والأمن إلى خوف وكادت تهز أركان الدولة فانتشر التخريب والحرق وقتل الأبرياء والاعتصاب ونزوح آلاف السكان من قراهم فسبب ذلك خلا رهيبا في توازن المدن الكبرى وانتشرت آفات أخرى من جراء هذا الوضع الخطير والصعب، والذي يعتبر غريبا عنا، فضعف اقتصاد البلاد وانعكس سلبا على المواطن البسيط، فحتى نستعيد صورتنا المشرقة ويعود السلم والوثام لقلوب الجزائريين، علينا أن نساند جميعا هذا القانون الذي جاء لوقف النزيف ومسح الدموع ولم الشمل. وعليه رأيت أنه من واجبي إبداء بعض الانطباعات والأفكار والآراء وهي كالتالي:

**أولا:** بعد قراءة نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني وبعد تحليله وتفسير مضمون أحكامه على ضوء مجموع الوقائع والحقائق الميدانية التي عشناها ولازلنا نعيشها والمتعلقة بموضوع وأهداف هذا النص القانوني فأني أباركه وأقدر أهميته في تحقيق الوثام المدني والسلم الاجتماعي والأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار في مجتمعنا في ظل دولة جزائرية قوية وسيدة وعادلة وفتح أبواب الرحمة والتوبة لأبناء الجزائر الضالين.

**ثانيا:** يجب علينا جميعا كشرائح اجتماعية ومواطنين ورجال دولة ومؤسسات وتنظيمات اجتماعية ومدنية وسياسية وطلائع أن نتعظ ونستخلص الدروس والعبر من الأزمة الخطيرة والمعقدة والعميقة والمتشابكة الأطراف والأسباب والظروف وكذا النتائج المأساوية التي مست شعبنا ومجتمعنا وموارده واستقراره الاجتماعي والأمني والسياسي والاقتصادي وذلك لحماية ووقاية الدولة الجزائرية والأمة والمجتمع مستقبلا من مثل هذه الأزمات والفتن ويجب العمل بكل الاستراتيجيات والسياسة والوسائل لتجسيد وتطوير ذلك.

**ثالثا:** وحتى نغرس ونراعي القيم الوطنية الحقيقية والشجاعة الثابتة والمواطنة الصالحة وروح الولاء والانتماء للأمة والدولة والمجتمع والتضحية بكل نفس ونفيس في سبيل عزة الدولة الجزائرية وقوتها وهيبتها وسيادتها وأمنها ووحدتها الوطنية طول الزمن وأبد الدهر، يجب على الدولة والأمة والمجتمع التكفل الحقيقي والدائم والمشرف لكافة الوطنيين والوطنيات الذين هبوا وصمدوا طواعية لتلبية نداء الوطن خلال الأزمة والفتنة التي أصابت بلادنا في هذه العشرية، وواجهوا شراسة ووحشية الإجمام والإرهاب والتخريب والخيانة وضحوا بأرواحهم وعائلاتهم وعواطفهم وشرفهم وأموالهم من أجل أن تحيا الجزائر وتظل دولة قوية ذات سيادة ومهابة الجانب ولحماية الشعب والوطنيين والمواطنين في الدواوير والمداشر والقرى والمدن من همجية وقسوة الإرهاب والإجمام البشع.

السيد الرئيس، يجب على الدولة أن تدمج هؤلاء المواطنين في نظامها الأمني والإداري لأنهم أثبتوا خصال وقيم الولاء والإخلاص للوطن والأمة والدولة والتضحية من أجل ذلك في كل الظروف والأحوال، كما يجب على الدولة أن تتكفل بضحايا الإرهاب بكل الوسائل وكل أدوات الحماية والعناية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، كما يجب أيضا الاعتراف والإشادة بالدور الشجاع والقوي الذي قام به الجيش الوطني الشعبي ومن حوله كافة أسلاك الأمن الوطني والحرس البلدي والوطنيين وجميع جنود الخفاء الصامدين لحماية وصيانة الدولة الجزائرية وأمن الشعب والوحدة الوطنية، كما يجب التنويه بالسياسة الرشيدة والبرنامج الشامل للسيد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقة. إذن، فليس عيبا أن نراجع أنفسنا ونرى ما هو أصلح لوطننا ولأبنائنا.

وفي الأخير أتوجه إلى ضمير كل جزائري غيور على وطنه أن يخرج عن كل ما تحدثه به نفسه أو كل ما قد يخلص إليه بعد تفكير طويل إلا أن يساند هذا المشروع الذي تظهر ثماره قريبا - إن شاء الله - على البلاد والعباد، لأنه لا تنمية ولا ازدهار بدون أمن. المجد والخلود لشهادتنا الأبرار والمجد والخلود لشهداء الواجب الوطني، تحيا الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرنا للسيد محمد بوزار قوادري والكلمة الآن للسيد الطاهر زبيري فليفضل مشكورا.

**السيد الطاهر زبيري:** بسم الله والحمد لله، الأخ الرئيس، إخواني الوزراء، الزملاء والزميلات في هذا المجلس، أحبيكم جميعا تحية طيبة.

لا يستطيع أن يكون المواطن - في حقيقة الأمر - في هذا الظرف الدقيق والمرحلة الصعبة من مراحل الأزمات التي عشناها في جزائرنا ومن أجل هذا الوطن، غير مبال بما جرى ويجري في هذا البلد ولشعبه، فكوننا نحسن التعبير أو لا نحسنه أو نتفنن في أساليب اللغة أو لا، ففي كل الأحوال ينطق ضمير الإنسان وحده ليقول سنتجاوز هذه المرحلة مثلها مثل باقي المراحل التي مرت ببلادنا. وعليه لا بد من مشاركة الجميع لأخذ موقف في هذا الوضع لأنها قضية وطنية تاريخية وهي عبارة عن محطات، فرغم أنني - شخصيا - لم أقرر التدخل من قبل ولكن ضميري لا يسمح لي أن أصمت. لقد تحملنا مسؤوليتنا في كل الأزمات على قدر المستطاع، لقد قلت لبعض الإخوان هنا بما فيهم الحاج عبد الله. إننا عشنا في مدرسة مليئة بالتجارب، فمذ أن بدأ نضالنا من أجل الجزائر وهي تشهد الأزمات، وسوف تكون كذلك مستقبلا، ولو أننا لا نتمنى ذلك، ولكن لأعلمكم أنه من الضروري أن نستعد لمواجهة. لقد عاشت الجزائر أزمات عديدة ولكن تجاوزتها بفضل رجالها وتضحياتهم ولو بخطوات طويلة وثقيلة ولكنها كانت متوجهة دائما نحو الأمام. فنحن اليوم لسنا بصدد دراسة قانون أو مشروع عاجل لكن نحن أمام قضية الجزائر. مادام هناك نضج وعمل جماعي من أجل الجزائر فالقضية ليست قضية بوتفليقة ولكن مادام النص صادرا من عنده كرئيس لكل الجزائريين وخاصة في الظروف المواتية فنحن معه من أجل الجزائر. هناك من تساءل لماذا لم يصدر هذا القانون من قبل؟ أجيب لأقول إنه ليس لهؤلاء غاية إلا الكلام! - وليس لي الإخوان - كلما طال زمن الأزمة ازدادت قوتها واشتدت صعوباتها وأضيف تفسيراً آخر هو أننا كنا من قبل في مرحلة غير ناضجة لتكون جديدة بإخراجنا من الأزمة، حيث جاء زروال - جزاه الله خيرا - في 1994 وعمل كل ما بوسعه واستطاع ترسيخ الديمقراطية والتعددية وكما تعلمون فقد اجتمعنا في 1994 مع بن بلة لتكوين لجنة مهامها الالتقاء بالمسجونين بهدف إقناعهم بإجراء لقاء يجمعهم بزروال - رغم أنه سبقنا إلى ذلك - وكنا آنذاك 6 أشخاص إذ طلبنا حضور الشيخ سحنون وبن خدة معنا، غير أن هذين الأخيرين رفضا هذه المبادرة، الأولى بحجة كبر السن وعدم ثقته في النظام والسلطة ووصف الآخرين بالخروج عن منهج الله والرسول. أما بن خدة الذي التقيته فقد كان مترددا بين القبول والرفض ثم رفض ذلك في الأخير. أما زروال وفي حديثنا معه عن المسجونين ذكر أنه مستعد للحوار حول كل شيء ما عدا ما يمس بالدستور والجمهورية. هذا كل ما وقع غير أنه لما سمع علي بلحاج بذلك في السجن رفض مقابلة أي شخص وقال: "لا نريد أن يأتي إلينا أحد فسيأتي جيشنا ويحررنا".

أما اليوم فقد تغيرت الأوضاع ولم تبق هناك مناطق أو شوارع يحظر فيها التجول أو ممنوعة أو... أنا لا أحبذ أن أعطي لهؤلاء الأشخاص صفة القوة أو الضعف لكن ما هو معروف أن هناك رجال تصدوا، منهم الجيش والوطنيون وقوات الأمن وكذلك الشعب. فما هي الفائدة التي نجنحها من مواصلة القتال؟ ولو أنهم مستسلمون؟ صحيح أنه لا يمكننا نسيان ضحايا الإرهاب - ومحدثكم قد مست عائلته كذلك - ولكن القصاص لا يعني أن تنتقم كل ضحية لنفسها بل الدولة هي المكلفة بذلك ومادات قد صرحت باسم رئيسها أنه سيكون هناك تكفل.....  
(تصفيق).

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الطاهر زبيري والكلمة الآن للسيدة مريم بلميهوب زرداني فلتفضل مشكورة.

**السيدة مريم بلميهوب زرداني:** شكرا. السيد رئيس الجلسة، سيداتي، سادتي أعضاء الحكومة والطاقم المرافق لكم، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة. لقد حان الوقت للحديث عن هذا النص القانوني الذي سبقته نصوص قانونية أخرى نوقشت في حينها، فأني نص قانوني صادقا عليه ينشر في الجريدة الرسمية ويطبق قانونيا ولكن بعد فترة تأتي ظروف تمنع تطبيقه فيعرض نص قانوني آخر كبديل له. وهذا النص الذي بين أيدينا بعد الثالث منذ سنة 1992. ففي 1991 بعدما أعلنت الحرب على الشعب الجزائري بداية من أحداث "قمار" أين قتل أبناؤنا في عمر الشباب من 22 إلى 23 سنة، كانت البلاد آنذاك في حالة طوارئ، وقد طبقت قوانين صارمة ضد الإرهاب كتكوين محاكم خاصة بإجراءات صارمة وخاصة بعد المقاومة المتكونة في الجزائر وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني والذي تكفل بالمهمة المخولة له من قبل دستور سنة 1989، فقد أنقذ البلاد ووحدة الشعب والتراب وسلامته كما أنقذ العلم الجزائري، إنه الجيش الوطني الشعبي الجبار الذي أنقذ الجزائر التي كانت على وشك أن تمحي من الكرة الأرضية وجاء بعد ذلك الوطنيين والمجاهدون وأبناء الشهداء وكل المقاومين الغيورين على أرض الجزائر وعلمها. وإثر ذلك جاء قانون 1994 أو ما يسمى بقانون الرحمة ونظرا للحالة التي عاشتها الجزائر آنذاك فقد أثمر ولكن كان لا بد من إصدار شيء جديد وهو ما يسمى اليوم بقانون الوثام المدني، وهو قانون ظرفي لأنه حدد مدة تجاوب الأشخاص المعنيين به بـ 6 أشهر بعد الاستفتاء الذي سيعلن عنه بعد 45 يوما من المصادقة على هذا

القانون. إن الغاية من هذا القانون هو إيقاف القتال وهو فرصة حظ لكل من ليست يده ملطخة بالدماء بحيث إن مدة 06 أشهر كافية للاندماج فإذا ما نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وانقضت هذه المدة ولم يمتثل أصحابها للقانون سيطبق عليهم قانون العقوبات الذي يعتبر أكثر صرامة من هذا القانون (c'est le code pénal qui s'appliquera dans toute sa rigueur) لأن إجراءات قانون الوثام المدني مخففة وهذا حظ للأشخاص المنساقين خطأ باعتبارهم ضحايا إرهاب همجي وذلك للرجوع إلى الطريق السليم.

لقد أعطت الظروف السياسية الجديدة دفعا قويا لهذا القانون لأن الإجراءات الصارمة لسنتي 1991 و1992 كانت نتيجة إصابة الدولة بالانهيار ولكن قانون اليوم بصفته أكثر حفا لهؤلاء الأشخاص المخطئين جاء لتمكينهم من الرجوع إلى طريق الصواب في مدة 6 أشهر، فأصبح هؤلاء الأشخاص ألا يفوتوا فرصة الحظ هذه. وأقول هذا ليس لأن الإرهاب الهمجي قوي اليوم وهو الذي ألزم الدولة أن تصدر هذا القانون بل العكس، الدولة هي التي أصبحت اليوم قوية بمؤسساتها وجيشها وإطاراتها ونقاباتنا وشعبها الذي تصدى بكل صرامة ومقاومة منظمة فكان هذا القانون نتيجة لهذه القوة وهو يعد أكثر رحمة من قانون الرحمة. أقول لا بد أن تظل هذه الدولة قوية وذات هيبة لفرض الانضباط على شعبنا وعلى هؤلاء الأشخاص.

إن قوة الدولة تكمن في ديمقراطيتها وطابعها الجمهوري واحترام دستورها وقد قال رئيس الجمهورية بأنه لا مكانة في المجتمع لمن لا يخضع للدستور وقوانين الجمهورية وبالتالي سنتخطى بذلك جميع العقبات. إن قوة الدولة ليست بالضرورة منحصرة في قدرة رجل واحد ولو كان عبقريا وإنما تشمل قوة مؤسساتها وضمان التعددية والطابع الجمهوري والديمقراطية والتعليم السليم. ومن بين هذه المؤسسات القوية البرلمان. لدينا غرفتان، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، غير أنه لم يتم إنشاء البرلمان بعد. إن قوة الدولة مرتبطة بالدور الذي يؤديه البرلمان في إبداء الرأي والمشاركة الفعالة في كل القضايا الجوهرية للبلاد وبالتالي تدعم الحكومة ورئيس الجمهورية على أساس قناعة بعد النقاش. فلا بد أن تستمد الدولة هذه القوة لكي لا تكون عرضة للتدخل الدولي. لقد عايشتم ما جرى للجنة حقوق الإنسان "بجنيف" وما تلتها من ضغوطات ومجيء البعثة الاستعلامية الأممية... (تصفيق).

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة مريم بلميهوب زرداني والكلمة الآن للسيد بوبكر بوقرنوس فليتفضل.

**السيد بوبكر بوقرنوس:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة الوزراء والوفد المرافق لكم.

في الحقيقة إنه من الصعب الكلام بعد تدخل السيد المجاهد الطاهر زبيري والمجاهدة مريم بلميهوب زرداني وأبدأ تدخل بقول الشاعر ابن زيدون:

أضحى التناهي بديلا عن تدانينا

وناب عن طيب لقيانا تجافينا.

تلکم هي الصورة التي أصبحت تميز مجتمعنا اليوم، وجاء هذا المشروع الذي هو بين أيدينا اليوم مختلفا عن جميع القوانين المدروسة شكلا ومضمونا، ويعتبر مبادرة ذات سلوك حضاري وشجاعة سياسية وتاريخية تهدف بالدرجة الأولى إلى استقرار البلاد وخلق الطمأنينة في نفوس المواطنين. إن تقدم الحضارة الإنسانية وازدهار الشعوب والنهوض بالاقتصاد الوطني أساسه السلم الاجتماعي كما جاء في إحدى تدخلات فخامة رئيس الجمهورية، وكم نحن بحاجة إلى نهوض الاقتصاد في عولمة فرضت علينا وعلى العالم العربي والعالم الثالث وهي تسير بخطوات عملاقة ولا ترحم من لا يواكبها ولا مكانة فيها للضعفاء، وبالتالي ليس لدينا وقت نضيعه لترسيخ السلم الذي يسمح لنا بتكريس جميع جهود الجزائر بين بقدراتهم الفكرية والعلمية لدفع عجلة التنمية والرفي لإحراز مكانة لائقة للجزائر بين الأمم والتي هي أهل لها. نقول نعم للسلم والوثام المدني لعلق الأبواب أيضا أمام الذين كانوا وراء محاولة زعزعة الجزائر والمساس بمكانتها خوفا من قدراتها وطاقتها البشرية والعلمية وهو نوع من المنافسة تلجأ إليها بعض الأنظمة المعروفة.

السيد رئيس الجلسة، أيتها السيدات والسادة، إن السلم هو هدف الجميع ولكن أي سلم؟ نريده سلماً دائماً وحقيقياً ولهذا يجب علينا التطرق لميكانيزمات صلبة وجديرة للسلم ولو بصفة مختصرة. وعليه لا بد من الرجوع قليلاً إلى الوراء لنقول إن بنود الأزمات وأسبابها معروفة لدى العام والخاص مثل الرشوة والمحسوبية والجهوية الضيقة، البيروقراطية وتهميش الكفاءات والمتقنين وتكريس الرداءة التي أنتجت أزمة أخلاقية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية فإن لم نعالج هذه الآفات الغريبة عن ثقافتنا فإن السلم الذي نتكلم عنه يصبح سلماً مؤقتاً وظرفياً. إضافة إلى ذلك فإن محاربة ثقافة النسيان وإعطاء كل الحقوق المعنوية والمادية لضحايا الإرهاب وإدماجهم في المجتمع وكذلك كل من وقفوا ضد الإرهاب سيجنبنا الانزلاقات وإذا كان الشيخ محمد الشبوكي قد سأل جبال الجرف عن جيشنا فإنني أقول لكم أسألوا عائلة الشهداء من الأرامل وأبناء الشهداء فسيحدثونكم عن أحوالهم في الجزائر المستقلة.

السيد الرئيس، لقد عرفت الجزائر موجة عنف وتقتيل أين تفتن الإرهابي حتى في طريقة القتل مما جعل الكثير من الدول تعتبر أن كل جزائري إرهابي متوحش وتعدت إلى أكثر من هذا، حيث اعتبرت جواز السفر الجزائري - الذي فيه رموز الجمهورية الجزائرية - رمزاً للإرهاب. وكادت هذه المأساة أن تجعل من الشعوب الشقيقة والصديقة تشك حتى في مبادئنا فلا يجب أن نفوت الفرصة التاريخية ولنبرهن أن الجزائر كانت قبلة لحركات التحرر ثم نموذجاً للبناء والتشييد وستكون اليوم قدوة للمصالحة ومكة السلم في العالم العربي والإفريقي.

أنهي تدخلتي هذا متيقناً أن المصادقة على هذا القانون تعكس مقولة الشاعر الذي ابتدأت به لتصبح:

تداني أبناء الجزائر بديل من تنائهم والزمن لم يقل أميناً للعدى ولا لغیظهم وحقدهم من تساقينا، حب الجزائر ما أجمل العفو عند المقدرة وهي جائزة نوبل لكل المخلصين من أبناء هذا الوطن.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد بوبكر بوقرنوس والكلمة الآن للسيد بشير طويل فليتنفضل.

**السيد بشير طويل:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء ممثلي الحكومة، السادة أعضاء مجلس الأمة، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. كم يشرفني أن أظل جندياً في ميدان المصالحة الوطنية والسلم والتنمية وكم أنا سعيد بالدفاع عن المصالحة الوطنية من هذا المنبر الرسمي للجمهورية الجزائرية بعدما خضت هذا النضال من مواقع أخرى في الشوارع الجزائري والمحافل العديدة والمناسبات الكثيرة مع حركة "حماس" داخل الوطن وخارجه وفي أحلك ظروف الأزمات والمحنة والأخطار. إنه تتويج الصدق والإخلاص للوطن ولن نتوقف عن بذل الجهد حتى تلعو راية السلم والاستقرار ويتحقق الوئام الحقيقي والدائم بين الجزائريين من دون إقصاء وتهميش وإرساء مصالحة الجزائريين مع دولتهم وتاريخهم وحضارتهم. ومن هذا المقام أيضاً أدعو الله أن يجعل ضحايا الإرهاب من الشهداء - ونحسبهم كذلك - ويؤنهم المقام الموعود جنات عدن والفردوس الأعلى وأسأله تعالى أن ينزل السكينة والرحمة على قلوب ذويهم وأبشرهم بوعد الله في حديث قدسي: "إذا وجهت إلى عبد من عبيدي مصيبة في بدنه أو ماله أو ولده ثم استقبل ذلك بصبر جميل استحبيبت منه يوم القيامة أن أنصب له ميزاناً أو أنشر له ديواناً". وفي حديث آخر أن نبي الله موسى عليه السلام قال: "يا رب أي عبادك أعز عليك، قال الذي إذا قدر عفا". أما الذين يحتجون بتقويت فرصة العقاب على الظالم وكثيرهم متيقنون العكس أذكر لهم قوله تعالى في الحديث القدسي: "وعزتي وجلالي لأنتقم من الظالم في عاجله وأجله وأنتقم من من رأى مظلوماً فقدر أن ينصره فلم يفعل". فليطمئن الجميع بعدالة الرحمن إذا غابت عدالة الإنسان. إنني أخاطب النفس المؤمنة بهذا اليقين وكم هم أكثر أبناء وطني الذين تغذوا بقيم ديننا الحنيف واستطاعوا بالتفافهم حول الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن المختلفة - الذين يستحقون تقدير الأمة - تطويق الأزمة والفتنة وتقويت الفرصة على دعاة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي وضرب الوحدة والسيادة الوطنية، ولا يمكن كذلك اليوم وغداً تجاوز آثار الأزمة ومضاعفاتها الكثيرة إلا بفضل قيمنا السحاء فإذا كانت الأمة في حاجة مستمرة إلى تلك القيم في حياتها العادية فهي اليوم أحوج إليها والجزائر تمر بوضع خاص. إن مطلب الشعب التوافق إلى المصالحة الوطنية والديناميكية التي أحدثتها الانتخابات الرئاسية حولها وكذا التفاف القوى الحية في المجتمع حولها لم تكن لتؤدي إلا لتبني أول مسؤول في البلاد - السيد رئيس الجمهورية - لهذا الانشغال ونحييه بهذه المناسبة على جرأته في المبادرة وتحمل المسؤولية والوفاء بالوعد "إن وعد الحر دين عليه". إن مشروع قانون استعادة الوئام المدني يندرج في هذا السياق ويعد لبنة أساسية في بناء المصالحة الوطنية وإذا كان للطبقة السياسية ومختلف التنظيمات أن تختلف حول موضوعات كثيرة فإن السلم والمصالحة الوطنية جديران بأن يكونا محل توافق وإجماع كل الأطراف لأنه محور كل السياسات والبرامج والحمد لله أن أدركت غالبية الأمة هذا الأمر وهذه الحقيقة

وهي تشكل ما دعونا إليه في حركة مجتمع السلم "كومندوس سياسي" يسارع إلى إطفاء النار التي اشتعلت في البيت قبل أن يسأل من أوقدها أو يبقى مكتوف الأيدي أمامها وهي تأتي على كل الخيرات. أما فيما يتعلق بمشروع القانون من ناحية ما يتعرض إليه من تغليب سياسي وإعلامي فإنه يعتبر تكييفاً لنشرية قائم من أجل معالجة خاصة تمر بها البلاد عن طريق اجتهاد مشروع وقانوني. فإذا كان شرع الله المقدس يحتمل الاجتهاد ويقبله تحقيقاً للمقاصد الكبرى ومنها حفظ النفس والمال والعرض، فكيف لا يحتمل تشريع من صنع البشر ذلك الاجتهاد تحقيقاً لنفس الأغراض؟

سيدي الرئيس، إن مؤسسات الدولة وهي تتناول هذا الملف، تفعل ذلك بنفسية الطبيب الذي يعالج مريضاً وقد يلجأ إلى إيلائه أحياناً، ولكن ذلك في مصلحته في كل الأحوال، كذلك فإن هذا المسعى وإن كان يبدو مرا فإن آثاره إيجابية يفظها أبناء الجزائر جميعهم مستقبلاً. إن في شعبنا ما يدعو إلى الأمل والتفاؤل، إنه شعب على عهد دائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي موعد دقيق مع الصلح بين الناس وإصلاح ذات البين، منطلقاً في ذلك من عقيدة الإسلام وثقافة حقوق الإنسان المتعارف عليها بين الأمم ولا أدل على هذا الأمر من تلك المبادرات التي انطلقت من الجزائر ومن طرف شخصيات جزائرية بهدف تسوية نزاعات وإصلاح بين الناس نذكر منها وساطة قنوة الجزائريين الأمير عبد القادر - رحمه الله - لحقن دماء مسيحية في سوريا وكذا وساطة المرحوم هواري بومدين الناجحة في النزاع العراقي-الإيراني، جهود ونجاح المرحوم محمد الصديق بن يحيى لإنقاذ رهائن أميركان في طهران، وساطة السيدين الأخضر الإبراهيمي ومحمد سحنون وغيرهما في حل نزاعات أفغانستان ولبنان ورواندا والصومال وكذا جهود الجزائر في مالي، هذه الإنجازات نعتز بها كجزائريين ونباركها وتستقبلها جهات بمدح وتنشر لها ديواناً. ومن المفارقات العجيبة أن هذه الجهات إذ تبارك مساعي إصلاح ذات البين قام بها جزائريون هناك، تناهض هذا المسعى في الجزائر وبين الجزائريين، نتساءل هل هانت دماء الجزائريين إلى هذه الدرجة؟ ومن يستفيد من دعوة التحريش بين الجزائريين وإطالة عمر الأزمة؟ ومن يجب أن تشيع الأحقاد والضغائن بين أبناء الشعب الواحد؟ إن الهدف في الحقيقة هو ضرب مصداقية مؤسسات الدولة وقطع جسور الثقة بينها وبين المواطن. إن الفرج يضايق مصالح المتاجرين في الأزمة والمقتاتين منها، كما أنه يسقط قياصرة استولوا على مراكز صناعة القرار في الدولة وتوجيهه من منابر غير مستحقة.

السيد الرئيس، إن استعادة الوثام المدني الذي يحتاج إلى عمل كبير لا يتحقق بمجرد صدور نص تشريعي أو قرار إداري بل يجب أن يندرج القانون ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق أمرين أساسيين هما:

أولاً: تجفيف روافد ومنابع الأزمة والمتمثلة في غياب دولة القانون والمساواة، كبت الحريات الأساسية، "الحقرة" بكل أشكالها، الاعتداء على قيم الأمة، انتشار البؤس.

أما الأمر الثاني في هذه الاستراتيجية فيتمثل في إصلاح مؤسسات الدولة على أصعدة متنوعة، إدارية، مالية، اقتصادية، إعلامية وغيرها... استقلالية القضاء لحماية حق المواطنة، تكريس الديمقراطية سلوكاً وممارسة وثقافة، وإرساء التعددية السياسية بصفة نهائية، ومع ذلك فلا يمكن تحقيق السلم إلا بقناعة مشتركة عند الجزائريين على اختلاف مشاربهم وبذل الجهد لنشر ثقافة الوثام والتسامح ونبذ ثقافة العنف والأحقاد والضغائن من جهة.....

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد بشير طويل والكلمة الآن للسيد جيلالي زاوي فليفضل.

**السيد جيلالي زاوي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد رئيس الجلسة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة رجال الإعلام، أيها الإخوة في الله والوطن السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الصورة التي تلازمني كما تلازم وبدون شك كل أفراد الشعب الجزائري هي عشرات الآلاف من الضحايا التي سقطت ولا زالت تسقط، لو وضعنا كل هذه الجثث في شاحنات سنجد شاحنة بعد الأخرى من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية، هذه هي القافلة الحمراء التي تمر أمامنا في هذا المجلس اليوم في بلد عربي مسلم، رغم قول الله تعالى في القرآن الكريم: "ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً" صدق الله العظيم.

فأتساءل بأي ذنب قتلت وما جدوى كل هذه التضحيات وإلى متى ستتواصل هذه المصيبة التي ألمت بشعبنا ومتى ستجف دموع الأيتام؟!

فما من شك إنه لا يوجد فرد بيننا لا يأمل العودة إلى الأمن وحقق الدماء والتصالح بين فئات الأمة الواحدة.

فكلنا نتطلع إلى تغيير هذه الأوضاع وأن نتناسى جراحننا لصالح الوئام الوطني.

فإن كان غيرنا من فئات تصالحت بعد عدااء وقتال مريير وعادت إلى جادة الصواب فنحن أولى بحذو هذا الطريق، فالدين يأمرنا بذلك، قال الله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما"، وقال عز وجل "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون"، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فما وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله فإن يخطئ الحاكم في العفو خير من أن يخطئ في العقاب".

كما أن المصالحة تستمد ضرورتها وأحقيتها من الأوضاع التي تعيشها كل شعوب العالم في هذه المرحلة التاريخية (مرحلة التكتلات الكبرى والعولمة)، لذلك فالشعوب الضعيفة والممزقة ستزول من الوجود إلا أن الشعب الجزائري عودنا على أنه ربح كل معاركه وأنه سينتصر بإذن الله. وبهذه المناسبة أشيد وأنوه بتضحيات ومجهودات مؤسسات الدولة وعلي رأسها الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن المختلفة وكل المواطنين المخلصين الذين سهروا على وحدة الشعب والأمة.

يكفي الرجال العظماء مبادرة يحفظها لهم التاريخ فنشكر رئيسنا - أطال الله عمره - على مسعاه العظيم الذي يتمثل في الوئام الوطني فنتمنى أن يلقي نداءه آذانا صاغية واستجابة شاملة.

وقد سبقني السيد الطاهر بوزغوب لما ذكر اسم صلاح الدين الأيوبي وما فعله الأمير عبد القادر بالشام وهذه المبادئ والثوابت قد أعطت للبشرية صورة الإسلام الحقيقية.

كما نتمنى لهذا المجلس مسيرة سلم وتآخ وونام ورحمة وغفران، مسيرة السلام في أرض السلام وبلد العروبة والإسلام والسلام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جيلالي زاوي والكلمة الآن للسيد عبد اللطيف بوكعباش.

**السيد عبد اللطيف بوكعباش:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم.

مما لاشك فيه أن الكل يعلم بأن مصطلح قانون الوئام المدني يحمل معان ودلالات عديدة ذات أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، كيف لا وهو الذي يهدف أولا إلى السلم وإيقاف النزيف الدموي الذي أودى بحياة العديد من الجزائريين والجزائريات كما أنه يهدف إلى خلق جو من الأمن والوئام وتضييق وتكسير ومحو ظاهرة العنف والانتقام والحقد والكراهية لإطفاء نار الفتنة نهائيا، هذه الظاهرة التي أدت إلى حدة الإجرام والتوتر والتباعد بين أبناء الشعب الواحد كما يهدف هذا القانون أيضا إلى بعث حياة جديدة أساسها التفرغ والاهتمام بالبناء والتشييد من أجل الرقي والإزدهار لإبعاد البلاد من حافة التأخر والانهيال.

إن المنهج المتبع من أجل المصالحة مع الذات يعتبر من أرقى الأساليب تحضرا، كما أنه يتصف بالحكمة ويعبر عن تضامن الأمة وإرادة السلطة لإخراج البلاد من النفق المظلم الذي عانت منه الولايات والمآسي كما عانت منه الجروح البليغة إضافة إلى التدمير والتهديم، فكلنا يحلم بالسلم والأمن والاستقرار والبناء والتشييد حتى نعيد الاعتبار لأنفسنا وبلدنا ليأخذ مكانته في المحافل الدولية.

إن المآسي والآلام التي ألمت بالشعب الجزائري إبان هذه الفترة تركت آثارها البالغة لذلك أصبح التكفل بعائلات ضحايا الإرهاب ضرورة ملحة للتخفيف من معاناتهم النفسية والاجتماعية لتحقيق الوئام، ولا يفوتني في هذا المقام أن أنوه بالتضحيات والمجهودات الجبارة التي بذلتها قوات الجيش الوطني الشعبي ومختلف قوات الأمن والمواطنين الغيورين على وطنهم من أجل الحفاظ على استمرارية كيان الدولة ووحدتها وتماسكها فبقيت الجزائر بذلك صامدة قوية وشكرا والسلام عليكم.



**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد اللطيف بوكعباش والكلمة الآن للسيد منصور قواسمية فليتنفضل.

**السيد منصور قواسمية:** السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الضيوف. أشكر أولا اللجنة المختصة على العمل الجبار الذي قامت به في فترة وجيزة وكذلك على الصياغة الدقيقة والمركزة للتقرير التمهيدي وسأحاول في تدخلتي هذا أن أساهم في تحليل هذا النص القانوني بجانبه القانوني والسياسي. لقد عرفت بلادنا في العشرية الأخيرة أزمة خطيرة يعرفها العام والخاص، كادت أن تعصف بأركان الدولة وتدخل البلاد في مآهات لا تعرف نتائجها ولا نهايتها. ها نحن نصل إلى مرحلة استعادت فيها الدولة قوتها وهيبتها والتي تحققت بفضل جهود قواتنا الحية عن طريق السلاح وحتى تعود البلاد إلى وضعها الطبيعي وهو بسط سيطرة الدولة وهيبتها عن طريق قوانين الجمهورية وموائيقها لا عن طريق السلاح فقد جاء نص قانون الوئام المدني الذي ناقشته اليوم والذي يكرس هبة الدولة عن طريق القانون.

السيد الرئيس، لقد بني هذا القانون على فكرتين أساسيتين: الأولى هي فكرة الصلح وهي مبدأ قديم ومتجذر عندنا في الجزائر وكم من متابعات أوقفت نتيجة التصالح، هذا المبدأ الذي لازالت تعمل به بعض القبائل في البداية لحد الآن. أما الفكرة الثانية فهي جديدة ومبدأ متطور في العالم وهو أن العقاب ليس هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ الهدف المنشود. وهكذا نرى أن هذا القانون قد أخذ من تراثنا ومبادئنا وتفتح على النظريات العالمية الحديثة في العقاب. إن هذا القانون المرتكز أساسا على أربعة مبادئ وهي: احترام الدستور وقوانين الجمهورية، ضمان حقوق ضحايا الإرهاب، التنويه والاعتراف بالذين وقفوا في وجه الإرهاب، فسح المجال لعودة من ضل السبيل إلى الصواب، يعطي لكل ذي حق حقه سواء كان مكافأة أو قصاصا أو تعويضا، بمعنى أن كل المجتمع الجزائري قد ضمن حقه بهذا القانون. إن إعلان المضلين ولاءهم للدولة يعني أنهم وضعوا أنفسهم تحت تصرفها، وهو يعني الكثير، فلأول مرة يعترف هؤلاء بالدولة وقوانينها، لأن بداية الأزمة كانت مرتكزة على عدم الاعتراف بقوانين الدولة وموائيقها ودستورها، وهذا معناه أن هذا القانون يعيدنا إلى الوضع الطبيعي للبلاد وهو احترام وتطبيق كل الجزائريين لقوانين الجمهورية.

السيد الرئيس، إن من أهداف العقوبة هو الهدف التربوي ونتيجته العودة إلى المجتمع، وهذا الهدف يمكن تحقيقه دون تطبيق العقوبة وهو مبدأ حديث في فلسفة العقاب وسمي في قانون الوئام المدني بـ "الإرجاء" أو وضع الشخص تحت الاختبار، هذا المبدأ الجديد في القانون الجزائري، زيادة على هدفه الرامي إلى إرجاء العقوبة، يكرس في نظري من جهة أخرى هبة الدولة وذلك من خلال تكريس وجودها في اللجان الولائية التي تحدد من تتوفر فيهم شروط الإرجاء ويعطي للعادلة قيمتها من خلال ترأس القضاة للجان الولائية المكلفة بالبت فيمن تتوفر فيهم هذه الشروط.

لقد أعاد هذا القانون للدولة التحكم في زمام الأمور، حيث أصبحت الدولة هي التي تملّي القوانين وتضع الضوابط فيما يخص الإرهاب وهي - الدولة - المؤهل الوحيد لمعالجة هذا المشكل.

أشكر في النهاية وأنوه بكل من ساهم في الحفاظ على الجزائر الواحدة الموحدة وطبيعتها الديمقراطية والجمهورية كالجيش الوطني، قوات الأمن، المجاهدين والمناضلين المخلصين، دون أن ننسى ما قام به أعضاء البرلمان بغرفتيه لشرح مواقف الجزائر والتعريف بالوضع الحقيقية داخل البلاد في المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية وأقف خصوصا وقفة إجلال وتقدير لضحايا الإرهاب وأشاطرهم مشاعرهم وأتفهم تخوفاتهم.

وأخيرا أقول للذين ينسبون أساس فكرة هذا القانون لهم أن المهم ليس فيمن بادر ولكن الأهم أن المبادرة جزائرية وجزائرية بحتة سواء جاءت من أحزاب الائتلاف أو المعارضة أو من أطراف أخرى، نحن الآن أمام مبادرة صادقة لتحقيق السلم فلنتعاون معا، اليد في اليد بالكلمة الطيبة والعمل الصالح على تحقيقها، شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد منصور قواسمية والكلمة الآن للسيد بكير حني فليتنفضل.

**السيد بكير حني:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أحظى وزملائي خلال فترة انتدابنا بهذا المجلس الموقر بالدراسة والمصادقة على نص قانون استعادة الوثام الوطني وما أدراك ما الوثام الوطني؟! ولاسيما أنه يعد تكملة وتتويجا هاما وأساسيا لنصوص أخرى سابقة للمصالحة والسلم بغية وضع حد نهائي لجرائم الإرهاب الأعمى الدموي، الذي كاد أن يعصف بالبلاد والعباد من طرف قوى الشر بالداخل والخارج، لولا الوقوف الصامد والباسل للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وكافة أسلاك الأمن والمجاهدين والمقاومين والمواطنين المخلصين وكذا المؤسسات الصامدة.

ذلك الإرهاب الأعمى الذي اعتمد أساليب جهنمية في كل أرجاء البلاد وقد اعتمد في ولايتنا الانتماء العرقي والمذهبي وغيرهما من أساليب التفرقة والتشتيت، فراح ضحيتها عشرات الضحايا ومنهم على سبيل المثال الإمام "قشاش بلحاج بن عدون" و"الحاج مسعود محمد" و"بن فروجة"... إلخ. لقد خلف هذا الإرهاب الأعمى الآلاف من اليتامى والأرامل وزرع اليأس لدى العائلات والرعب لدى المواطنين مما يتطلب إبقاء ذلك في ذاكرة الشعب لا للانتقام والحقد وإنما التماسا للعبرة والدرس. وأهمية هذا القانون يكتملها من كونه تسامح نبيل من طرف الدولة وعائلات ضحايا الإرهاب لما خلفه من جروح بليغة وتحطيم وتخريب فظيع، ولا بد من ذلك تأسيا بموقف الرسول الأعظم محمد - عليه صلى الله وسلم - عند فتح مكة إذ قال: "ماذا تظنون أني فاعل بكم؟" فقالوا: "أخ كريم وابن أخ كريم" فقال: "أذهبوا فأنتم الطلقاء" إلا عشرة من الغلاة أمر بقتلهم ولو وجدوا متعلقين بأستار الكعبة.

وعليه فإن مشروع هذا القانون يرمي إلى جعل حد نهائي للنزيف الدموي والرعب لإحلال السكينة والطمأنينة، وحد نهائي للنزيف المالي والاقتصادي لإحلال تنمية شاملة، وحد نهائي للدموع والآلام وإحلال البسمة والفرحة، وحد نهائي للضغينة والحقد والبغض والثأر والكراهية وإحلال الأخوة والمحبة والتسامح والوثام، ووضع حد لمحاولة التدخل الأجنبي الحاقق وإحلال حب الوطن الصادق والمواطنة الصالحة.

السيد الرئيس، إننا نشيد بشجاعة فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أن جعل الحجر الأساسي بعد انتخابه مباشرة تقديم هذا القانون في جو من استرجاع مكانة الجزائر دوليا وعقد المؤتمر الخامس والثلاثين (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية في بلادنا، كل ذلك لتمكين وطننا من الدخول إلى الألفية الثالثة في جو من الوثام والأخوة والسلام. لقد ذرفنا جميعا دمعة الإجلال والإكبار عند تسلم المهام بين الرئيسين زروال وعبد العزيز بوتفليقة وما يتجلى هو أن بوتفليقة استكمل المشوار بمؤهلاته النادرة وهو ما يعبر عن إحاطة لطف الله بنا ورعايته لبلد المليون ونصف المليون شهيد وهذا يتجلى أيضا من خلال قراءتنا العميقة لمجريات الانتخابات المسبقة الواضحة والشفافة وقد قدر الله ذلك تقديرا. لقد استمد هذا القانون روحه من ديننا الحنيف، "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة" وعليه فإن المصادقة على هذا القانون من طرف الهيئات والشعب يعتبر واجبا دينيا مقدسا ووطنيا أكيدا. كما يعد بالنسبة للمتورطين في أعمال الإرهاب فرصة ثمينة للتوبة والرجوع إلى جادة الصواب "ومن أذر فقد أذر"، "ومن لم يستغل الفرص ترجع عليه العصص".

سيادة رئيس الحكومة لدي بعض الإنشغالات:

أين يدرج هذا القانون من أصدر فتوى باسم الدين لاستحلال دماء المسلمين وتخريب المؤسسات؟ كيف يكون الاقتصاص من الدول التي شجعت ومونت الإرهاب وبتصريح من الإرهابيين؟ كما أقتراح فيما يخص المادة 14 عضوية ممثل ضحايا الإرهاب في اللجنة وأستفسر كيف نضمن فعالية وموضوعية أعمال اللجنة؟ وأدعو إلى أخذ كل الاحتياطات لإحلال تشكيل الإرهابيين جمعية أو جمعيات سياسية أو مدنية تحت أي عنوان أو غطاء للاستفادة من تصريحات الإرهابيين وغيرهم لتحديد أسباب ودواعي الإرهاب لتفادي ذلك مستقبلا لا قدر الله.

وفي الأخير نجدد انحناءنا وإجلالنا تكريما لقوات الجمهورية بمختلف أسلاكها وننحني خشوعا أمام ضحايا الإرهاب والواجب الوطني وشهداء الثورة التحريرية باعتبارهم قربانا لوحدتنا الجزائر واستقلالها وعزتها وكرامتها ولا يتم ذلك إلا بالتكفل بهم وذويهم ورعاية حقوقهم الأدبية والمعنوية والتضامن معهم. عاشت الجزائر والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بكير حني والكلمة للسيد محمد بن عالية فليتفضل.

**السيد محمد بن عالية:** شكرنا السيد رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس، السيدة والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله.

إن الواجب يفرض على قبل إبداء رأيي حول نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني الذي يعد تنويجا لكل الإجراءات والمساعي السابقة سواء ما تعلق منها باستعمال القوة لمواجهة العنف ومحاولة القضاء عليه أو باللجوء إلى القانون وترجيح منطق الحلم والتسامح والوفاق لإطفاء نار الفتنة، قلت يفرض علي الواجب الرجوع ولو بشكل مختصر للتطرق إلى أسباب ومسببات هذا العنف الأعمى الذي كاد أن يعصف بكيان الأمة بكاملها.

سيدي الرئيس، لا أحد ينكر بأن التطرف والإقصاء ومحاولة تكريس الرداءة هي جذور الإرهاب الهيجي في بلادنا فالتطرف كان من كلا النقيضين، تطرف ديني يقوم على العلو والفهم السطحي والمشوه لأحكام الدين فأصبح مبتدعوه يحرمون ما أحله الله ويبيحون ما حرمه ويكفرون كل من لم ينهج منهجهم وبالمقابل وعلى النقيض منهم هناك التطرف الإيديولوجي الذي عمل هو كذلك ضمن مخطط تدميري شامل وكلاهما ينكر وجود الآخر ويعمل على إقصائه وتولدت الأزمة في الجزائر في إطار هذا المخطط التدميري الشامل الذي قاد - في غياب التبصر والحكمة - إلى انفلات الأمر من أيدي أصحابه الشيء الذي أدخل البلاد في فتنة كادت تعصف بكيان الأمة كأمة ودخلنا في دوامة التدمير الذاتي عن طريق الإرهاب الهيجي الأعمى الذي لم يرحم رضيعا ولا شيخا ولا امرأة فخرب الممتلكات وانتهك الحرمات وأزهق الأرواح بلا حق، وهنا أخذ الإرهاب عدة أشكال كلها تصب في العنف المدمر القاتل نذكرها كما يلي:

الإرهاب المسلح الذي يقوم على ارتكاب الفعل المادي عبر التقتيل والتتكيل والتخريب وانتهاك الحرمات وضرب رموز الدولة وتحطيم قواعدها وهناك بالموازاة إرهاب الكلمة "le terrorisme de la parole" الذي لا يقل فتكا عن الإرهاب لأنه يغذيه ويؤججه وهو أكثر فتكا بالضمائر والعقول ومنه أساليب التهويل والإثارة والترجيع عبر الكلمة أو الكتابة أو التصريح وهي من صميم الإرهاب الفكري ومنه إرهاب الفتاوي التي أباحت - بغير حق - قتل النفس التي حرم الله كما أباحت تخريب الممتلكات وانتهاك الأعراض بل جعلتها من الأفعال التي تقرب إلى الله وهي أفك وأكثر وقعا لأنها تدعو إلى الفعل الإجرامي المادي وتشرعه.

أما الإقصاء فهو إقصاء طرف لطرف آخر أو إقصاء شريحة لشريحة أخرى كأن تقصي ممارسات طرف لفئة من المجتمع تجعلها تعيش على هامش الحياة في حين تنعم فئة أخرى بأسباب الحياة. ومادام هذا قد أقصى ذاك وأنكر حتى وجوده وحقه في العيش الكريم بل حتى الحق في الحياة فإن كل هذا قد غذى الكره والأحقاد وقاد حتما إلى العنف الأعمى كما أن تكريس الرداءة وتوكيل الأمور لغير أهلها قد أحبط العزائم وأدخل اليأس والإحباط في النفوس وجعل من أنذل القوم أسيادهم وأبعد كل القدرات والكفاءات المفيدة الفاعلة وجعل الناس يشككون في كل شيء ويقبلون من شأن كل شيء، واختلطت المفاهيم فأصبح السارق قدوة والمجرم بطلا والنذل حكيما ودخل المجتمع في دوامة العنف الأعمى والإرهاب الهيجي.

تلك هي باختصار أسباب ومسببات الإرهاب التدميري في بلادنا.

إن الدولة إذ وقفت للتصدي بحزم لآلة الإرهاب فإنه كان لزاما عليها أن تقوم بمسؤوليتها وتستعمل قوتها الشرعية لحماية الأرواح والممتلكات ولأن نار الفتنة هي بين أبناء الشعب الواحد فإنه أصبح لزاما عليها كذلك أن تسعى لإخماد نار الفتنة عبر مصالحة تفتح الباب لاحتضان كل من صدقت نيته في الرجوع إلى جادة الصواب وكل أولئك الذين صحت ضمائرهم وما بقاء الجيش الوطني الشعبي في انسجامه وتماسكه وتلاحمه ووفائه للجمهورية ووقوفه إلى جانب شعبه الجريح لدليل قاطع على كونه سليل جيش التحرير الوطني وكم هي الأمم التي انقسمت أو اندثرت أو تشرذمت بسبب انقسام جيشها أو تحييزه لفئة أو لفكرة دون غيرها وقد حفظنا الله من ذلك لأن جيشنا الجمهوري له امتداداته الشعبية وتقاليده التي اكتسبها من مبادئ ثورة التحرير الوطني فإنني أعبر من هذا المنبر بصفتي عضوا في مجلس الأمة ومناضلا في التجمع الوطني الديمقراطي عن عرفاني لهذا الجيش الأصيل ولجميع أسلاك الأمن الوطني وجميع المقاومين المخلصين الذين لبوا النداء من أجل أن تبقى الجزائر شامخة بهامتها والذين فوتوا الفرصة على أولئك الذين سوا بين من يحرق الرضيع في المطابخ ويدعون من منابر خارجية لإعادة الاعتبار السياسي والمدني لهؤلاء المجرمين وبين أولئك الذين حملوا السلاح للذود عن حرمة المواطنين.

سيدي الرئيس، إن الجروح فظيعة والآلام عظيمة والأحقاد كبيرة، لكن كبر الحلم عنهم جميعا وعظم، وما أحوجنا لوفاق ووثام يكفكف الدموع ويضمّد الجراح ويبعث الأمل من جديد، من أجل غد مشرق تتفاعل فيه كل الحساسيات وكل الفئات وكل النقائص والاتجاهات على مختلف مشاربها مشكلة فسيفساء منسجمة يعترف فيها كل بغيره. تلك هي فسيفساء الجزائر التي جاء نص القانون ليرسم معالمها ويجسدها ويضعها حيز التنفيذ "ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم" سورة الروم.

سيدي الرئيس، إن نص قانون الوثام المدني جاء ليعطي كل ذي حق حقه فأعطى المجتمع حقه بأن أقر العقاب الصارم والتصدي الحازم ضد كل الذين ارتكبوا فعلا ماديا يتمثل في ارتكاب جرائم الدم أو انتهاك الأعراض عن طريق الاغتصاب وبذلك أقر القصاص مصداقا لقوله تعالى "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب" كما أخضع ما دون ذلك إلى تدابير متدرجة تبدأ بإرجاء المتابعة لتعزير الجناة والتأكد من حسن النية والندم عندهم وإعادة اندماجهم في المجتمع إلى تخفيف العقوبة بالنسبة إلى أولئك الذين عبروا تلقائيا عن إرادتهم في الكف النهائي عن العمل الإجرامي دون أن يرتكبوا جرائم دم جماعية أو جرائم اغتصاب وتنتهي بتدابير الإعفاء بالمتابعة بالنسبة لمن لم يرتكبوا أي مساس بالأشخاص "وإن تعفوا وتصلحوا فهو خير" الآية، ومن هنا فإن مضمون هذا القانون وروحه يهدفان إلى معالجة الفتنة من أساسها ويجتث جذورها كما أعطى الضحايا حقهم بأن اقتصر لهم بتطبيق القانون وتكفل بهم ماديا لضمان كرامة ذويهم وجعل ذلك على عاتق الدولة ومسؤوليتها.

سيدي الرئيس، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أبارك مسعى فخامة رئيس الجمهورية وأناصره وثقتي لكبيرة في أن يحتضنه شعبنا المقاوم في صمته والصلب في مراسيه والمتسامح في أصله والرحيم بأبنائه والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد بن عالية والكلمة للسيد عبد القادر حمداش فليتنفضل.

**السيد عبد القادر حمداش:** شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم "أيتمن أنيسمثن أزول ذا مفران فلون".

السيد الرئيس، إن مشروع القانون المطروح علينا اليوم والمتعلق باستعادة الوثام المدني قد يشكل منطلقا لحل سياسي وقد يمكن أن يخفف ظاهرة العنف والإرهاب ولكنه غير كاف وليس باستطاعته لوحده أن يسترجع السلم، السلم الدائم.

السيد الرئيس، إن السلم الدائم هو ذلك السلم المبني على أسس ديمقراطية. إن الذكاء وخاصة الشجاعة السياسية يقتضيان الاعتراف اليوم بأن العنف كامن بصفة أساسية في الديكتاتورية التي لا تتجرب إلا القمع والمظالم والتعسف دون أن ننسى عوامل أخرى ذات الجذور الاقتصادية والاجتماعية التي غدت بدورها العنف.

إن الرجوع إلى السلم يمر عبر المراحل التالية:

أولا: ديمقراطية الحياة السياسية وذلك ببناء مؤسسات حقيقية وممثلة.

ثانيا: إعادة الإطار القضائي والسياسي.

ثالثا: استرجاع الجزائريات والجزائريين دولتهم.

إن قوة الدولة واستمراريتها تبنى بالمشاركة الحرة للشعب وذلك بالممارسة الفعلية للحقوق المدنية والسياسية وكذلك بزرع الثقة بين الحكام والمحكومين.

السيد الرئيس، إن مشروع قانون الوثام المدني المقترح علينا يرمي إلى إضفاء صبغة قانونية للاتفاق السري الذي وقع بين الجيش الوطني الشعبي و(P.A.I.S) الاتفاق الذي نجهل مرجعه الرئيسي وبهذا إن (F.F.S) لا يمكن أن يزكي هذه المبادرة في غياب ضمانات أخرى للحل السياسي للأزمة وبهذا فليس لنا إلا خيار الامتناع عن التصويت ونحن في انتظار المبادرات والإشارات من طرف السلطة التي بإمكانها أن تساهم في استرجاع السلم والمصالحة الوطنية لنشارك في هذا المسعى.

فبعد كل المعاناة والألام وكل المواعيد المجهضة والفرص الضائعة لا شيء يبزر رفض وتأجيل الحل السياسي.

السيد الرئيس، لهذا أصبح من المستعجل العمل على إيقاف الدوامة القاتلة والعقد التاريخي هو البديل الوحيد لإيقاف عملية تدمير وطننا لأنه سيسمح بجمع كل القوى السياسية التي تنبذ العنف حول مخرج سياسي سلمي شامل للأزمة، ولتحقيق هذا العقد التاريخي يجب فتح حوار صريح وشفاف مع كل القوى السياسية دون إقصاء والتي تنبذ العنف والإرهاب بهدف الاتجاه إلى حل سياسي.

إن الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف هي: تحرير المجال السياسي، تحرير المجال الإعلامي، احترام حقوق الإنسان، حل قضية المختطفين والمفقودين.

إن مسار الخروج التدريجي والمنظم والتوافقي للجيش من المجال السياسي سيسمح في آخر المطاف بانتخاب مجلس تشريعي تأسيسي يعمل على تكريس لاسيما الحقوق الأساسية للإنسان وممارسة الحريات العامة، التعددية السياسية الثقافية واللغوية، التوازن والفصل بين السلطات، المبادئ والقيم الديمقراطية.

وفي الأخير أقول بأنه قد حان الوقت للعودة إلى معاني التسامح والأخوة الضرورية لإعادة بناء بلادنا لأن الجزائر المتعددة والموحدة غنية بقيمها الراسخة المتمثلة في المساواة والعدالة والتضامن والاحترام المتبادل. شكرا "ثمنيرث".

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر حمداش والكلمة للسيد عبد الحميد زوزو فليتنفضل.

**السيد عبد الحميد زوزو:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد النبي العربي الكريم.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدة الوزيرة، السيد الأمين العام للحكومة زملائي، زميلاتي الفضليات.

إن مشروع قانون الوثام المدني الموجود بين أيدينا للنقاش والإثراء والتعرف على دلالاته السياسية وأبعاده الوطنية لهو أريحية رئاسية فريدة من نوعها تجاه من صدرت منهم حماقات وتهورات أضرت بهم وبوطنهم وبأبناء جلدتهم.

إن الصفح الرئاسي الرامي إلى المصالحة الوطنية لمن الاكتمال البشري النادر في هذه الدنيا إزاء من كانوا وراء الفتنة التي اكتوتوا بها قبل غيرهم والتي قد تأتي على الأخضر واليابس وتعطل حركة النمو الاقتصادي وتعرقل التطور الطبيعي للحياة نفسها، فهل تأكد الآن أصحاب هذه الفتنة من انسداد الطريق الذي ساروا فيه طيلة 7 سنوات؟ وهل تبينت لهم فداحة الخطيئة التي اقترفوها؟ وهل استعادوا وعيهم الذي افتقدوه؟ وهالاً تحلوا الآن بقدر من التعقل للتجاوب مع الإحسان واليد السخية الممدودة إليهم وبحد أدنى من الشجاعة للعدول عن الضلالة والرجوع إلى الحق والواقع؟

لا يسعنا في هذا المقام سوى أن نذكر ببعض المبادئ التاريخية الثابتة وبعض الوقائع العلمية الصحيحة:

أولاً: ينبغي عدم الخلط بين ما هو ثوري تحرري وبين ما هو تمرد إرهابي، بين ما هو حقيقة وتاريخ وبين ما هو وهم وغثاء. فقد كانت ثورة التحرير الكبرى نبعاً إرادياً جماهيرياً عارماً وفكراً تحررياً جامعاً وتأييداً شعبياً تلقائياً، أما التمرد الإرهابي فقد لفظته الجماهير بالرغم من أساليب التسلط واللوان البطش وفنون الضغط المسلطة عليها ومن هنا تثبت تلك القاعدة التاريخية الثانية والمؤكد على أنه لا نجاح لأي مشروع إذا كان غير مؤيد جماهيرياً وأن كل عمل ترفضه هذه الجماهير مآله الفشل الذريع طال الأمر أم قصر، ولعل السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة السابق قد استند إلى هذا المبدأ التاريخي ليؤكد على حتمية زوال الإرهاب ويحدث عن بقاياها ولا شك أنه مصيب فيما ذهب إليه.

ثانياً: إن اللجوء إلى طرائق العنف وتبني أساليب القهر للوصول إلى الحكم في ظل دولة وحكومة وطنيتين أمر بعيد المنال بل هو مستحيل، فالتجارب من حولنا كثيرة وها هي أمامنا تجربتنا الخاصة واضحة جلية، هذه تجربة قاسية ينبغي أن لا تغيب إطلاقاً عن أذهاننا ودروسها يجب أن تلازم جميع أطوار مسيرتنا المستقبلية.

ثالثاً: إن الإطار الأمثل والصحيح لكل أنشطة سياسية ولجميع الطموحات المشروعة هو ذلك الذي حدده الدستور ورسمت معالمه قوانين الجمهورية فالالتزام بنص الدستور وروحه واحترام القوانين لهو أضمن صائن من الانحرافات عن سواء السبيل في جميع الممارسات السياسية.

رابعاً: ينبغي كذلك التمييز بين الضرورات الثورية والسلوكات الإرهابية فالأولى ضرورة ثورية لغايات نبيلة كقضية "ملوزة" مثلاً، بينما الثانية حماقات انحرافية وممارسات إرهابية لغاية الانتقام فقط كما في "بن طلحة".

فقضية "ملوزة" كمثال عن ثورة التحرير الكبرى ليست مجداً ثورياً إن هي إلا عبرة لمن يريد الوقوف في طريق السيل التحرري الجارف، فالتيار الجارف كما قال عنه "تابليون" ينبغي مجاراته ومسارته والسير في اتجاهه ليأخذك ويدفعك إلى الأمام وإلا أسقطك إن جنته معاكساً، فما ليس بضرورة ثورية ولا مبرر له ولا غايات هو حمق وزهق للأرواح.

هذه بعض المبادئ التاريخية سقتها للتدليل على أن الحركة الإرهابية ما هي إلا فتنة ينبغي وضع حد لها إذ ليس هناك أبشع وأمقت من تناحر الأشقاء وتصارع الأقرباء وتقاتل أبناء البلد الواحد وبهذا قد تذهب ريحهم ويقل بأسهم وكل شيء يتهددهم.

أما عن التنبيهات التي أريدها للحبطة والحذر ليس إلا، فمن بينها ضرورة ضبط أي إتفاق أو هدنة، توبة كانت أو صفحا مهما اختلفت التسميات بضوابط رادعة وبشروط مقيدة تعجز عن العودة إلى الفعل من جديد وتجرد التائب أو المعفو عنه أو المتفق معه من كل أسباب النهوض في المستقبل بحيث تكون توبة التائب توبة نصوحاً نهائية لا بعدية بعدها إطلاقاً.

حقاً تمنينا لو كانت هناك دراسات عن نتائج الصفح السابق وتدابير قانون الرحمة كما وددنا لو أطلعنا على نص ما اتفق عليه إن كان هناك ما تم عليه الاتفاق لاسيما وأن عبارة "لا غالب ولا مغلوب" تتردد كثيراً على مسامعنا فالعبارة كما هو معروف هي للرئيس الأمريكي (ولسون) أثناء مؤتمر فرساي حيث كان يستعملها بكثرة ويؤكد عليها لإصلاح ذات البين بين فرنسا وألمانيا ولكنها ضمناً وواقعاً تفيد غالباً ومغلوباً، ضعيفاً وقويماً، منتصراً ومنكسراً أو على وشك الانكسار وهذا الأخير هو المتحمل لكل التبعات إن كان أظلم بالمبادأة وهناك أخيراً أمر النسيان ودعوة الذاكرة إلى التذكر وشحذها دوماً ضد النسيان. نعم إن تذكر الأمجاد والتذكير بها له...

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد عبد الحميد زوزو والكلمة الآن للسيد يوسف براهيم فليفضل.

**السيد يوسف براهيم:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين السلام عليكم.

أولاً، نحى السيد "ليامين زروال" رئيس الجمهورية السابق على ما قام به من مجهود ضعفت بفضلته شوكة

الإرهاب وسمح بأن نناقش اليوم قانون الوثام المدني كما نحیی كل الطلائع الوطنية التي دافعت عن الدولة الجزائرية ككيان ثابت في التاريخ.

إن التفاؤل الذي نسمعه لدى الإخوة مشروع ولا شك ولكن يجب أن نكون حذرين في هذا التفاؤل لأننا نتعامل مع إرهاب يتمتع بذهنية وثقافة باليتين يصعب التلاؤم معهما، فهو يرفض النظام الجمهوري الديمقراطي جملة وتفصيلا.

لي ملاحظة: رأيت بعد الاطلاع على القانون أنه فصل في التعامل مع الإرهاب لكنه لم يفصل بكيفية مجزئة في التعامل مع ما خلفه الإرهاب من ضحايا وتخريب الممتلكات. إن مبدأ "الصلح خير" مبدأ ديني وأخلاقي لا غبار عليه غير أن المصالحة لها محاذيرها فهي تصدم من جهة الذين قاموا للدفاع عن الدولة وتفتح آمالا للذين انخرطوا في سلك الإرهاب من جهة أخرى وتجعل الطامعين يطمعون في الرحمة مستقبلا إذا ما ضلوا الطريق.

إن الإرهاب نتيجة منطقية لمقدمات موجودة وما لم يتم القضاء على هذه المقدمات فستبقى بذور الإرهاب قائمة وكاملة في النسيج الاجتماعي فذهنيتنا تقوم على الإقصاء و"الحقرة".

إن من بين الأسباب التي أدت إلى الأوضاع التي نعيشها هي الرداءة و"الحقرة" والتهميش والتجاوزات حتى أصبحت الإدارة مريضة معتلة كما أكد ذلك السيد رئيس الجمهورية. إن بعض المسؤولين الإداريين - وأقول بعض المسؤولين الإداريين - يستغلون نفوذهم القانوني لتصفية حسابات شخصية فئوية وجهوية مما يؤدي إلى إنماء بذور الفتنة والضغينة وتعزيز ردود أفعال غير محسوبة من ضمن أنواع الإرهاب كرد فعل طبيعي. وباعتباري من ولاية الوادي وأعرفها عن كثب سأضرب مثلا على ما أقول - وليتسع صدركم أيها السادة - رغم أنه يمس الموضوع من بعيد، لعلمكم أنه في سنة 1993 أُدخِلَ موظفو البنك الخارجي الجزائري بالجملة إلى السجن في حاسي مسعود إلا واحدا منهم هو الآن مدير وكالة الوادي للبنك الخارجي غير أنه يُضايق اليوم بشتى الطرق انتقاما منه رغم اعتراف جميع رؤسائه بإخلاصه ونزاهته ومن ضمن هذه المضايقات محاولة نقله إلى وكالة بعيدة تلحق به ضررا اجتماعيا ونفسيا ولقد أبلغتنا جريدة الخبر ليوم 31/11/99 عن تورط المديرية الجهوية في التحريض والتصرفات اللامسؤولة التي حيكت ضد مدير وكالة الوادي وحسب علمنا فإن السيد رئيس الحكومة قبل توليه منصبه كان قد تدخل ولكن تدخله ذهب سدى ولقد طلبنا من السيد وزير المالية فتح تحقيق حول ما يجري لكن دون جدوى.

إن من لا يقرأ التاريخ يكرر نفس الأخطاء لذا ينبغي أن نشخص الداء بدقة حتى نجد العلاج الملائم له، فالمهم هو المستقبل الذي لا يكرر أخطاء الحاضر والماضي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد يوسف براهيم والكلمة للسيد ناصر بوداش فليتفضل.

**السيد ناصر بوداش:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء، إخواني الصحفيين، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس السلام عليكم.

إن مجلسنا هذا إذ يعكف على دراسة مشروع القانون المتعلق بالوثام المدني من حيث هو مجلس أمة حقا لا يقف أمام نص قانوني بالمعنى الشكلي بقدر ما يواجه امتحانا جادا في منعطف حاسم من تاريخ البلاد وحرى بنا ونحن نناقش هذا المشروع أن ننظر في دوافع طرحه وأسباب صياغته وتأمل المقدمات التي سبقته والخلفيات التي أحاطت به.

لقد استجاب واضع النص إلى ضرورات وعجلته في ذلك ظروف ولكن المشروع كما يعرض نفسه علينا إنما يقترح حلا لأزمة سياسية بالدرجة الأولى فوجب تبعا لذلك أن نتناوله بالأدوات المناسبة وبلغته وأن نستقرأ الرسائل التي يحملها إلينا ولذلك وجب أن يبقى في وعي جميع الجزائريين وفي ذاكرتهم أن الحل اليوم ينبغي أن يكون شاملا ودائما ونهائيا أو لا يكون. فالسنوات التي انسلخت من رصيدنا لا يمكن أن تكون ذريعة لنصف الحل أو مطية لذلك. وإذا كانت ذاكرة الأفراد قد تخون أحيانا فإن ذاكرة الشعب حية فيه كنبض دمه ومقعدة كشعلة قلبه ومتواصلة كنهج جارف. لذا نقول وبالبحاح الحل السليم لا الحل السهل. إن الجمهورية لا تفاوض على بقائها ولكن الدولة عندما تتلقى مقترحا سليما - أي سلميا - لا تملك أن تردده دون حجة أو تكابر فيه غرورا بينما يترقب الناس أدنى بارق ويدعون من أجل يقظة الضمائر، ولعل عقدة الإشكالية إنما تكمن بالتحديد في اقتناص مثل هذه الفرصة وتجنب صفقة مغفلين في

وقت واحد. ولم يكن مأمولا قبل اليوم أن يجتمع هذان الرهانان فقد كانت جماعات الموت مغترة بقوتها المزعومة ومعتزة بأثامها المشؤومة ولم يخطر ببال أحد أن يبادر الضالون إلى مد يد السلام، غير أن بعض المهللين لدعوة السلم قد كانوا بالأمس أقرب إلى المطالبة بتسليم الدولة مقيدة إلى عصابات الإرهاب ولعلمهم يكادون يقولون لنا اليوم لو استجبتم لدعوتنا منذ سنين، وكأنهم لم يعيشوا معنا تلك الليالي الحالكات ومع ذلك كله فإن الدولة لم تفرط في أي لحظة في مبدأ الحوار المسؤول لا تفاوض المهزوم، في الوقت الذي كانت فيه قوات الجيش والأمن تؤدي باستماتة نادرة وأجبتها المقدس في حماية الأرواح والأموال وتدافع عن شرف الوطن وحرمة الدولة. لقد ضل من ظن أن السلم قد تأخر وأنه كان أولى تحت ضربات الهدم كما ضل من خاف اليوم من توبة النائب وقصاص العادل وقد انكشف للشعب أيضا هؤلاء وأولئك ممن أرادوا أن يبيعوها بثمن بخس ومن أرادوا أن يجنوا من الدماء ثمارا وعرف الناس أن ثمار المصالحة ينبغي أن تذهب إلى أهلها وأن يعم خيرها الشعب وتصرف عوائدها على ترميم ما تهدم لا أن يمتاز بها القاعدون والمتفرجون فليس في الأمر غنيمة لسماسرة حرب إنما هي أمة تستثمر دمه وتحترم صبرها وجوعها وتزيح عن وجهها غشاوة الخوف وتقفز فوق أسنة الموت. أو لم يكن قطاع واسع من طبقتنا السياسية يحمل حساسية مرضية مرة إزاء الحوار الوطني ومرة إزاء مهام الدفاع الوطني؟ أو لم تكن عديد الأحزاب نفير حرب في ساحة تعج بالمعاول قد رمى تطبيق بالمفاتيح؟ أم هي تقليعة جديدة (Mode) فرضتها المصالح العليا (فوضوا خزانات من القبعات، الشاشيات، العراقية، بذلات رجالية "smoking" حسب الأحوال الجوية أو الأحوال السياسية).

إننا اليوم نطمح وهذا حقنا أن نحول الدمعة إلى ابتسامة لا إلى قهقهة فاجرة ونريد أن نضمد جرحا لا أن نحرك فيه السكين وأن نطوي الصفحة لا أن نمزقها لأنها شئنا أم أبينا جزء من التاريخ الذي نصنعه ويصنعنا ولأن العزائم أولى من الرخص فكذلك الصفح الجميل ينبغي أن لا يعارض مبدأ القصاص أو ليس يقال العفو عند المقدرة؟ ومهما تكن موجبات السلم العادل فإن التضحيات تبقى ناقوسا يدق في ذاكرة الأمة وإلا تحولت الدماء إلى مياه راكدة ونحن لم نظفر بالنصر ونبني دولة الحرية إلا بالوفاء لقسمنا قسما بالدماء الزاكيات الطاهرات شكرا.

(تصفيق).

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ناصر بوداش والكلمة للسيد سليمان الشيخ فليفضل.

**السيد سليمان الشيخ:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والسيدات والسادة الحضور.

يتجلى لمتصفح المشروع المتعلق باستعادة الوثام المدني تضمنه لضوابط تحدد جوانبه الثلاثة المتمثلة في الإعفاء من المتابعة، إرجاء المتابعة وتخفيف العقوبات وهي ضوابط من شأنها إذا شفعت بتطبيق صارم أن تحقق النتائج المتوخاة منها في سياق العمل على استتباب الأمن واستعادة الوثام بين مختلف شرائح الشعب الجزائري ومن البديهي أن إمكانية إثراء هذا النص واردة غير أن عامل الوقت والوضعية المتميزة التي تمر بها بلادنا لا يسمحان بذلك لا سيما وأن الأزمة التي عانت منها البلاد قد دخلت فيما يسمى بالوقت الضائع علما بأن الاستمرار في إهدار الوقت بالنسبة لمعالجة مثل هذه الحالات العويصة يترتب عنه تكاليف باهظة مادية وخاصة بشرية ونحن في غنى عن المزيد من الآلام والجراح وها هي الفرصة التاريخية سانحة لوقفه تأمل ومراجعة للذات واتخاذ الموقف اللازم فلما أتيت لشعوب ومجتمعات اجتازت ظروفًا مشابهة. ومن الضروري أن يكون الإجماع بشأن هذا المسعى بعيدا عن تأويلات مغرضة وقراءات خاطئة قد تنجر عنها انزلاقات خطيرة تعيد الوضع إلى نقطة الصفر خصوصا أن الدولة إذ عمدت إلى اتخاذ هذا الإجراء إنما انطلقت من موقع قوة لا موقع ضعف لاعتبارات عديدة منها استعادة هيبتها محليا وإقليميا ودوليا وتحكمها في الوضع الأمني هذا من جهة. ومن جهة أخرى العمل على جعل المتضررين من أعمال إرهابية وحشية غير متعرضين لمزيد من الغبن وحتى لا يحسون ونحن معهم بأن التضحيات الجسيمة التي قدمتها فلذات أكبادهم وأقرب أقربائهم من أجل إبقاء الجزائر واقفة شامخة قد ذهبت سدى ولا شك أن المرمى المستقبلي لهذا المسعى يستهدف ضمان استقرار دائم في البلاد باعتبار الاستقرار أساسا لكل نهضة اقتصادية واجتماعية ولن يوتي هذا المسعى ثماره إلا إذا تم في نطاق دولة جمهورية ديمقراطية قوامها العدل والقانون، دولة تحترم الدين وتدافع عنه مثلما تعمل جاهدة على عدم توظيفه لأغراض سياسية وحزبية، تستعين في ذلك بتعبئة الطاقات وتغذية الحس المدني والوطني وروح المواطنة وترقية الكفاءات وإعادة الاعتبار للعمل والإنجاز. كل ذلك من أجل تحقيق حصانة ومناعة داخلية وخارجية إذ يمثل هذه الحصانة وحدها تستطيع الجزائر أن تواجه تحديات ورهانات الألفية الثالثة التي نحن على مشارفها وتقف - في الآن نفسه - في وجه الانعكاسات السلبية التي ستنجر لا محالة عن ظاهرة العولمة بإعطائها أبعادا حضارية وإنسانية كفيلا بارتقائها إلى مستوى العالمية وهنا يجب أن ندرك أن هناك فرقا بين العولمة والعالمية.

إن الإيرادات الحسنة والعزائم المشحونة متوفرة وعلى كل واحد منا أن يشعر بثقل المسؤولية وحساسية الظرف وخطورة الموقف.



وفقنا الله لما فيه خير للبلاد والعباد، المجد والخلود لشهداء الواجب الوطني، تحيا الجزائر.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد سليمان الشيخ والكلمة للسيد أحمد صديقي فليفضل.

**السيد أحمد صديقي:** السيد الرئيس، أتنازل عن حصتي في الوقت - لو سمحتم - لصالح زميلي مصطفى بلمهدي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** إذن الكلمة للسيد مصطفى بلمهدي، تفضل.

**السيد مصطفى بلمهدي:** بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر أخي أحمد صديقي على تبرعه بوقته لصالحه وأشكر رئيس الجلسة على قبول هذا التبرع، وألاحظ على الآلة التي تضبط التوقيت بأنها غير ديمقراطية أو "ديمقراطية".

أواصل إذن تدخلتي وأبدأ بالآية التي توقفت عندها إذ قال الله تعالى: "أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحيائها فكأنما أحيانا جميعا"، معنى ذلك أن الإنسان الذي قتل يمكن أن يحيي، من قتل نفسا يمكنه أن يحيي نفسا لتعميق الوثام المدني.

في الجزائر مواطنون يحتاجون إلى حياة من بينهم حسب إحصائيات لجنة الصحة لمجلس الأمة وإحصائيات وزارة الصحة 3500 مريض كلى معرضين للموت في أي لحظة ينقطع فيها عنهم العلاج الدائم، فهم في حقيقتهم أموات ينتظرون من يحييهم لتعويض الشعب بعض ما فقد في المأساة الوطنية.

يمكن للتائبين إذا خلصت توبتهم لله وكانت الأوبة صادقة أن يتبرع تطوعا من أراد منهم بكلية من نفسه يحيي بها نفسا من الشعب، يزرع بها الحياة تكفيرا عما زرعه من موت، ويبقى ذلك سرا بينه وبين الله، لا يعلم أحد من تبرع بها ومن زرعت فيه، عسى أن يكون عمله هذا شفاعا له يوم القيامة. إن علاج هؤلاء المرضى يكلف الدولة حسب وزارة الصحة وصندوق الضمان الاجتماعي 4,5 مليار د.ج في السنة فيمكن أن تمنح هذه الأموال لضحايا الإرهاب في كل سنة لتعميق الوثام المدني بين أبناء الجزائر.

وفي الأخير سيدي الرئيس، نتوجه إلى الشعب الجزائري صاحب المواقف الحكيمة في المواطن المصيرية أن يقول يوم الاستفتاء قولة رجل واحد: "نعم للوثام المدني في 1999" كما قال قولة رجل واحد: "نعم للاستقلال في عام 1962".

ونطلب من الشعب الجزائري عندما يختار بين أمرين: الوثام أو الانتقام أن يفعل ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال: " ما عرض علي أمران إلا اخترت أيسرهما إذا لم يكن إثما" والوثام هو الأيسر والانتقام هو الأصعب. نطلب من فخامة رئيس الجمهورية إعادة السنة الحميدة المتمثلة في استضافة الملتقى الإسلامي السنوي الذي كان يقوم بدور إرشاد الصحوة الإسلامية ويغذيها بالاعتدال ويعصم العامة من الانحراف والتطرف والغلو وصناع الأزمة هم الذين أوقفوا هذه السنة الحميدة ليفتحوا الطريق للتطرف والعنف وما كان ليقع الانزلاق الأمني لو استمرت الجزائر في استضافة هذا الملتقى وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مصطفى بلمهدي والكلمة للسيد سليم زرمان.

**السيد سليم زرمان:** شكرا بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المحترمين، الحضور الكرام.

بودي أن أتوجه في البداية بالشكر إلى اللجنة القانونية على تقريرها التمهيدي المركز والذي أعدته في وقت قياسي، لكن لن أركز في تدخلي هذا عن الظروف والملابسات والتطورات التي أدت إلى ضرورة وضع مثل هذا القانون - قانون استعادة الوثام الوطني - فكثير من الزملاء تعرضوا لها بإسهاب ثم إن الجميع يعرفها جيدا. المهم هو أن فكرة الوثام المدني - في رأيي الخاص - مهمة نبيلة وجيدة لأنها تسعى إلى حل المعضلة وسد الطريق في وجه التدخل الأجنبي في شؤون الجزائر وفي نهاية المطاف إلى استرجاع السلم والاستقرار والطمأنينة وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة للانطلاق من جديد في عملية التنمية الشاملة التي سوف تؤدي وبدون شك إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العويصة التي عانت وتعاني منها بلادنا منذ أكثر من عشرية.

سيادة الرئيس، أركز في تدخلي هذا على بعض النقاط التقنية القانونية البحتة، والتي ألتمس بصدها توضيحا من السيد رئيس الحكومة المحترم لأن هذه التوضيحات سوف تنير الطريق أمام من يقع على عاتقهم تطبيق هذا القانون. أولى هذه النقاط تتعلق بالمادة الخامسة التي تنص على أن الأشخاص الذين يعفون من المتابعة يحصلون على قرار الإعفاء من المتابعة لكن هذه المادة لم تحدد من هي الجهة أو السلطة المختصة التي تصدر هذا القرار أي قرار الإعفاء، هل هي الجهات القضائية أم المصالح الأمنية؟ يبقى السؤال قائما.

النقطة الثانية هي بخصوص مندوب الإرجاء الذي ذكرته المادة 14 والقانون لا يحدد هل يكون مندوب الإرجاء من بين أعضاء لجنة الإرجاء أو هو شخص أجنبي عنها كما أن اختصاصاته غير محددة بدقة.

النقطة الثالثة والأخيرة هي أننا نشكر اللجنة القانونية على إشارتها إلى مسألة إخطار لجنة الإرجاء المذكورة في المادة 18 وأريد فقط أن أعرف من له صلاحية الإخطار.

وفي النهاية سيادة الرئيس، أغتنم هذه الفرصة التاريخية، فرصة التسامح والرحمة ومصالحة الجزائريين فيما بينهم لأنوه وبكل اقتناع عن إيماني بأن فكرة الوثام الوطني نابعة من إرادة شعبية عميقة وهي تعبر عن ضرورة اجتماعية وحتمية سياسية كما لا يفوتني أن أعبر وبكل صدق عن تنويهي الخاص بالدور الريادي للجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكل الوطنيين والوطنيات الذين صمدوا ودافعوا عن الجزائر، جزائر الديمقراطية الجمهورية الواحدة الموحدة، الجزائر المحافضة على تراثها وهويتها كما أقف وقفة خشوع وإجلال لكل ضحايا الإرهاب، المجد للأمة، العزة للوطن والخلود للشهداء وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد سليم زرمان والكلمة للسيد مصطفى أماد فليتفضل.

**السيد مصطفى أماد:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله.

نشكر السيد رئيس الجمهورية المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة على هذا المشروع الكبير الذي يحقق لنا السلم والأمن في البلاد ونحن نؤيده جميعا ونصادق على هذا القانون ونتمنى أن يحقق لنا الوثام والاستقرار في الوطن.

إخواني، أخواتي، لقد طلبت شخصيا من مواطني ولايات الجنوب وخاصة ولاية تمنراست التصويت بنعم على هذا القانون الهام يوم يعرض للاستفتاء الشعبي وذلك لأهميته وغاياته النبيلة حيث جاء بهدف إيقاف تزيف دم الجزائريين وحل مشاكلهم وإعادة الجزائر إلى ما كانت عليه من قبل تنعم بالسلم والأمن، فيعود الفلاح إلى خدمة الأرض وأداء الدور المنوط به ويعود الراعي إلى حرفته ويسافر المسافر إلى حيث أراد وهو آمن على نفسه وعرضه

وممتلكاته، مطمئن البال. فنعم لهذا المشروع ونعم للصلح بين المسلمين ونعم للهدوء في بلادنا ونشكر مرة أخرى السيد رئيس الجمهورية على هذا المشروع والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مصطفى أماد والكلمة للسيد العربي عباد فليتنفضل.

**السيد العربي عباد:** السيد الرئيس، إستجابة لطلب السيد بوطويقة بن حليمة أرجو سيدي الرئيس - إن سمحتم - أن تضاف مدة تدخلتي إلى المدة المخصصة لزميلي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا وهو كذلك والآن الكلمة للسيد صالح قايد فليتنفضل.

**السيد صالح قايد:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور نحيبكم ونحيي الأمة الجزائرية داخل وخارج الوطن وبعد،

إن الأزمة تلد الهمة والأمة الجزائرية ذاقت أنواع الآلام في عرضها وفي شرفها وفقدت عشرات الآلاف في ساحة الصراع من ضحايا ومعوقين ويتامى وأرامل ومشردين. وبهذه المناسبة نحبي أفراد القوات المسلحة وكل أسلاك الأمن الوطني وكل الوطنيين المخلصين الذين وقفوا صفا وحدا في وجه المؤامرات ودافعوا عن الجمهورية ونترحم أيضا على أرواح شهداء أمس واليوم وفي مقدمتهم سكان البادية والريف الذين دفعوا الثمن غالبا أكثر من غيرهم.

سيدي الرئيس، إن الجرح عميق والمؤامرة رهيبية وعلينا جميعا أن نتحمل مسؤوليتنا أمام الله والأمة والتاريخ وكلنا يعلم أن الجزائر دفعت ثمن مواقفها باعتبارها منبرا للقضايا التحررية في العالم: الجزائر جبهة الصمود والتصدي، الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.. هذه المواقف جلبت لها صعابا وتكالبت عليها قوى الشر من خارج وداخل الوطن، من أجل إضعافها وإبعادها عن مركز القرار ومن هنا نقول هل يوجد حل غير الوثام المدني مع احترام أحكام الدستور وقوانين الجمهورية التي تضمن حقوق ضحايا الإرهاب؟

السيد رئيس، لا أمن ولا استقرار في منطقة المغرب العربي والعالم بدون أمن واستقرار الجزائر والأيام أثبتت ذلك، إذ فقدت الساحة العربية والعالمية في الجزائر مدافعا قويا في كل المحافل الدولية، واليوم تعود الجزائر إلى مجدها بفضل الله ثم بفضل أبنائها المخلصين الذين وقفوا صفا واحدا واختاروا برنامج السيد رئيس الجمهورية لإخراج البلاد من المآسي والمحن، هذا المطلب الشعبي النبيل. ومن هنا أقول كلمتي وأضم صوتي إلى صوت أمتي ونقول للسيد رئيس الجمهورية سر إلى المصالحة ونحن سائرون معك فلن تكون وحدك أبدا وخاصة بعد التأييد العالمي الواسع وفي مقدمته علماء الأمة الإسلامية الذين باركوا وأيدوا وألحوا على إنهاء مسلسل الدم.

وفي الختام تحيا الجزائر، وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد صالح قايد والكلمة للسيد عمر مريان فليتنفضل.

**السيد عمر مريان:** شكرا السيد الرئيس. سأكون مختصرا، السيدة الوزيرة، السادة أعضاء الوفد الحكومي المرافقين، أيتها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، كان بودي أن أنوه بما قامت به الدولة تجاه الإرهاب وسأحدد موقعي من هذا القانون.

بسم الله الرحمن الرحيم "إن بعد العسر يسرا" صدق الله العظيم. إن الجزائر وقفت بكل عزم وشجاعة في محاربة الإرهاب الإجرامي والوحشي الذي استهدف شعبنا بأكمله بدون تمييز وعليه نقف اليوم لنترحم بكل خشوع على أرواح شهداء الواجب الذين سقطوا ضحايا الإرهاب كما أتوجه بالتقدير إلى كل الذين ساهموا بكل قواهم في مواجهة الإرهاب الوحشي ليلاً ونهاراً بشجاعة ثابتة. إن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة العشرية الأخيرة في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وتقليص عمر الإرهاب الذي لا مفر من القضاء عليه يتوقف دوماً على صلابة الجدار الوطني لكل الذين يرفضون العنف خاصة عندما يستهدف شعباً بأكمله فجاء قانون الوئام المدني كوسيلة لفسح مسلك جديد لتدعيم حالة الانفراج واعتمد في محاوره الأربعة: التمسك بالأطر القانونية، حفظ حقوق ضحايا الإرهاب، وضع ميكانيزمات معقولة تجاه المغرر بهم للعودة إلى جادة الصواب والحياة العادية وإنقاذ أنفسهم والعيش مع أبناء جلدتهم ودويهم. ونحن على هذا الأساس مع السلم والوئام المدني والمصالحة ومسح دموع اليتامى والأرامل من أجل عودة الجزائر قوية شامخة وكما جاء في مقدمة هذا القانون أن أبناء هذا الوطن يملكون كل المؤهلات والأدوات المحلية لتجاوز المحنة وإخماد الفتنة. قال رئيس الجمهورية "أنا عازم كل العزم على إقرار السلم مهما كلفني من ثمن" فأبني أقول له - سيادة الرئيس - بأنه مادام هناك كثير من ضحايا الإرهاب ممن تفهم هذا القانون وقدم تنازلات من أجل السلم فإن هذا يعدّ في حدّ ذاته مؤشراً يبشر بالخير تماماً مثلما فعل أسلافهم من المجاهدين وأبناء وأرامل الشهداء بعد الاستقلال الذين تنازلوا للجزائر لكي تبقى قوية وشامخة وتستمر في عملية البناء والتشييد.

أتوجه إلى سيادة الرئيس وأقول له نحن معكم من أجل السلم مهما كلفنا من ثمن، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد عمر مريان والكلمة الآن للسيد محمد بن اسماعيلي فليتكلم.

**السيد محمد بن اسماعيلي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن ممارسة ظاهرة الإرهاب لم تكن مقصورة على فرد أو جماعة من الأفراد أو على شعب من الشعوب بل شملت دولا وجماعات شتى منها من يدين بديانات سماوية ويدعي التمسك بمثلها العليا ومنها من يؤمن بإيديولوجية معينة ويسعى إلى إرغام الناس على اتباعها ومنهم من يريد احترام الإرهاب واتخاذ وسيلة للاستنزاق والكسب، غير أن ما يجب أخذه في الحسبان عند دراسة موضوع الإرهاب هو ضرورة الوقوف عند بعض المحطات التاريخية التي تكونت فيها البذور الأولى للإرهاب والاسترشاد بالخلفية التاريخية لهذه الظاهرة لاستخلاص العبرة منها حتى تتمكن من فهم هذا الوباء فهما صحيحا ومن تم علاجه علاجاً وافياً وشفافياً. فبالأمس القريب مارست دولة مسيحية عملاً إرهابياً على شعب مسلم آمن في بلده فكان الجاني هو حكومة فرنسا والمجني عليه هو الشعب الجزائري إذ شهد العالم أيشع الأعمال الإرهابية، مارستها القوات الظالمة الاستعمارية إبان الثورة التحريرية. اسمحوا لي أيها السادة أن أقول- ليس من باب المغالاة أو الرياء- بأن المتحدث أمامكم هو ابن شهيد قتله "حركي" وليس من باب الصدف والمفاجآت أن يكون ابن الذي قتل أبي قد درس وتعلم معي في مدرسة واحدة بل في قسم واحد أو بالأحرى في طاولة واحدة فالفرق هنا واسع ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو ذلك الذي كان متضامناً مع القوات الفرنسية عدة وعتادا ضد إخوان له وأبناء وطنه ولا يسعني هذا المقام لأفصل أكثر لأن الجرح عميق وغائر فالثورة الجزائرية أعظم بكثير من ذلك وهي أخلاق مثالية وعالية في فضائلها، فقد كانت الثورة بعد انتصارها رحمة بشعبها غفورة لأبنائها فلم تقتل أولئك الذين غررت بهم فرنسا لأنها- في اعتقادي ومبادئ- ثورة قوية مباركة ونبيلة شريفة، إذ كانت انطلاقتها وشرارتها مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. ولما كان موضوع الإرهابي وإيديولوجيته وفكرته تتضمن وتشمل العنف والتخويف والدم والقتل والفساد في الأرض كان لابد من مقابلة هذه الغلظة والقوة بشيء من اللين والحكمة والرزانة والتريث لأن الحديد باللين يتمدد والقلوب بتنافرها لا يجبر كسرهما كما جاء في الأثر. والسؤال الذي يجب طرحه في هذا السياق هو لماذا الوئام المدني؟ إنه نظراً لتفاقم الوضع وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية مما ترتب عنه آثار غير محمودة في جميع القطاعات فكان لزاماً لهذا المسلك الذي نعتبره- في اعتقادنا- صفة أخلاقية تحلى بها المشرع عبر العصور نصوصاً وبنوداً وتشريعات.

إنه لا يسعني في هذا الصدد حصر هذا المثالية للمشرع الجزائري باعتباره صاحب المعاناة والذي يعتبر الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر تشريعاته سواء تعلق الأمر بتقنياتها في التشريعات المدنية أو الأحوال الشخصية والجناحية عند تفاقم الوضع وضيق السبل ونحن، بصفتنا نواب الأمة، نشجع هذه المبادرة الفريدة من نوعها ونعتبرها جراً تشريعية واقتراحاً جديداً يضاف إلى بنود قانون العقوبات ودراسة تشريعية تحتاج إلى إثراء شامل وجامع ومانع لأنها تبرز لنا نوعية الجناية وطبيعة الجرم والآثار المترتبة عنه ونوعية العقوبة، تخفيفها وتغليظها، وانقضاء العقوبة بالعفو والتوبة وبالانقادم.

إنني أجد في نص القانون المتعلق باسترجاع الوثام المدني المتضمن 43 مادة- قانونية في فصولها وأحكامها- امتزاج القانون بالأخلاق إذ استقي فحوى نصه من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء والسماح والتي فيها صلة وثيقة بين القواعد القانونية والمبادئ الأخلاقية.

أيها السيدات، أيها السادة، إن النص القانوني المعروض علينا يبعث على الأمل لكونه يتضمن فلسفة مألها عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع بلدنا. لقد عانى شعبنا من ويلات الاستعمار ومحنه التي امتدت حتى بعد الاستقلال الذي كنا نعتقد أن تكون فترته مرحلة انبعاث اقتصادي واجتماعي يجعل من الفرد الجزائري مبتسما طوال اليوم وإني أجد في فحوى هذا القانون أملا لكل الجزائريين فقد جاء في شعر العرب قولهم: " ما أضيقت العيش لولا فسحة الأمل " وإني إخاله أملا واسعا لكل الجزائريين. ونحن بصفتنا ممثلي الأمة في هذا المجلس نعتقد أنه من واجبنا العمل على حقن الدماء-دماء هذه الأمة- وأن نفرق بين القاتل والمقتول وبين المعتدي والمعتدى عليه ونسعى جاهدين لإحقاق الحق إذ القاتل مجرم في نظر العدالة فلا بد من احترام ذلك لأن القانون يعلو ولا يعلى عليه. أما المقتول فمن واجبنا أن نعيد إليه حقه وذلك بسن قوانين تحمي أفراد عائلته وتحافظ على كرامته.

أيها السادة الكرام، إن بقاء الجزائر في شموخ ودولة لها أركانها وسيادتها ونظامها الجمهوري يكمن في وحدتها ونبذ العداوة والبغضاء وما قانون الوثام المدني إلا منفذ واسع للخروج من هذه الضائقة الحزينة التي نتمنى من الله العلي القدير أن تزول ويعود الأمل والرخاء والازدهار إلى وطننا العزيز دون تدويل للقضية كما أراد البعض الذي طالب بفرض الحصار على الشعب الجزائري وإنما كما أراد شهداء أول نوفمبر لأن قطرة واحدة من دمائهم الزكية تساوي تكاتفا وتضامنا لهذا الشعب الأبوي الذي نتمنى له كل الخير.

أختم كلمتي هذه بقوله تعالى: "فبما رحمة من الله نلت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعفو عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر" صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد بن اسماعيلي والكلمة الآن للسيد محمد طاهير

**السيد محمد طاهير:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. أخواتي، إخواني من الحكومة والمجلس والصحافة، أريد - قبل قراءة مداخلة كتلة حزب التجمع الوطني الديمقراطي- التنويه بمداخلة السيد الطاهر زبيري الذي ذكرنا فيها بمواقف الرئيس السابق "اليمين زروال" والذي لم ولن ننساه وأشكر أيضا السيد يوسف براهيم الذي تحدث هو الآخر عنه. كما وددت الرد على بعض الملاحظات وليس لي الإخوان بذلك لأنني شعرت بأنني مقصود ومعني بها بحكم أنني أنتمي إلى مجموعة الأغلبية في هذا المجلس وقد سمعت هنا كلاما عنها بشأن حقوق المؤلف و(les mauvais copieurs) فأقول - واسمحوا لي أن يكون ذلك باللغة الفرنسية -: (Ce n'est pas une question entre nous écrivains mais : Nos adversaires démocratiquement politiques impriment malheureusement aux éditions coloniales et nous nous le faisons auprès d'une maison se trouvant à Alger portant le nom de «Edition Rahma»).

(تصفيق)

ما دمنا بصدد الحديث عن الرحمة.

بسم الله الرحمن الرحيم، إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي لمجلس الأمة تتوجه إلى فخامة رئيس الجمهورية بالتحية والتقدير على القرار الشجاع الذي اتخذه والقاضي بتقديم مشروع قانون يتعلق باستعادة الوثام المدني وتؤيده في مسعاه الجليل لإحلال السلم والوثام ونزع الأحقاد بين الفرقاء من الشعب الواحد. هذا المسعى الذي جسده وفاء السيد رئيس الجمهورية للعهد الذي أقره على نفسه في برنامجه خلال الحملة الانتخابية للرئاسيات. لذا نتمنى كل الجهود المبذولة في إطار المصالحة وتجسيدها. هذا ويعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن نص هذا القانون يكتسي أهمية قصوى لكونه يشكل فاتحة خير لا يتغناه كسر قيود الانسداد وفتح آفاق المستقبل لما يحمله من تدابير الإعفاء والتخفيف والإرجاء، التي من شأنها أن تعيد من ضلوا الطريق إلى جادة الصواب في ظل الوثام المدني.

إن التجمع الوطني الديمقراطي، الذي ولد من رحم الأزمة الجارفة التي كادت أن تعصف بكيان الدولة الجزائرية، نشأ ليشكل سدا وحاجزا مانعين للتصدي لجحافل قوى الشر والفتنة إذ لم يدخر جهدا من خلال رجالاته الوطنية المخلصة من مقاومين ومناضلين الذين ضحوا في الميدان لتبقى الجزائر واقفة شامخة معززة ومكرمة.  
(تصفيق).

لذا فإن التجمع الوطني الديمقراطي ومنذ نشأته ما فتئ يعمل للمحافظة على مؤسسات الدولة وأجهزتها وللوقوف في وجه كل من يستهدف كيان الأمة والوئام الوطني وإحلال الرحمة والطمأنينة في أفئدة الجزائريين.

ويجب التأكيد في هذا المجال وبكل اعتزاز بتتويبه التجمع الوطني الديمقراطي بالدور الفعال والتضحيات الجسام للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ومختلف أسلاك أمن الدولة لحفاظهم على ديمومة كيان الدولة الجزائرية والدفاع عن النظام الديمقراطي الجمهوري وإذ نشيد بهذا الدور النبيل ننحني خشوعا وإجلالا وإكبارا أمام روح كل من سقط في سبيل الوطن الغالي.  
(تصفيق).

إننا إذ نسجل باعتزاز مساندتنا لمسعى السيد رئيس الجمهورية لتجسيد الوئام الوطني نعبر في نفس الوقت عن وقوفنا إلى جانب عائلات ضحايا الإرهاب الذي يعد تكفل الدولة بهم واجبا وطنيا يصنف ضمن الواجبات المقدسة المستقبلية.

وفي الأخير وإلى جانب المسعى النبيل لتحقيق الوئام المدني الذي من شأنه تحقيق السكينة والاستقرار في ربوع البلاد سيكون لا محالة مبعثا للتنمية وتفعيلا للديمقراطية وفتحا لعهد جديد في العلاقات الجزائرية على الصعيد الدولي وستكون قمة الوحدة الإفريقية الـ 35 التي تنعقد في الجزائر بعد يوم فرصة سانحة لإعطاء دفع قوي وجديد لإعادة تنشيط العلاقات الجزائرية وتعزيز دورها في المحافل الدولية حتى تسترجع مكانتها الريادية بين الأمم والمساهمة في إحلال السلم والتعاون على أسس الاحترام المتبادل والمساواة ضمن منظومة التحولات المتمخضة عن العولمة.

ختاما، ندعو في التجمع الوطني الديمقراطي إلى المصادقة على نص قانون الوئام المدني الذي لا محالة سيحتضنه الشعب من خلال الاستفتاء المقرر إجراؤه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكرا.  
(تصفيق).

**السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد طاهير والكلمة الآن للسيد مصطفى عبيد فليتنفضل**

**السيد مصطفى عبيد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله والتابعين.**

سيدي رئيس الجلسة، سيدي رئيس الحكومة والوفد المرافق له، السادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الصحافيين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، خير ما أفتتح به آية من القرآن العظيم:

يقول المولى تبارك وتعالى "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله".

قبل أن أبدي رأبي فيما يخص مشروع قانون الوئام المدني لا بد من أن ننحني بخشوع وخضوع وإذلال ترحما على أرواح ضحايا الإرهاب من مواطنين ورجال أمن في جميع الأسلاك الأمنية وكل المخلصين لهذا الوطن العزيز وأعتبر أنا شخصا أن ضحايا الإرهاب هم شهداء الواجب وهم بحق شهداء فيفضلهم وتضحياتهم الدؤوبة والجسيمة بقيت الدولة الجزائرية قائمة والشعب حاضرا بالرغم مما أصابها من تدمير وتخريب كما أحيي رجال الأمن والمتطوعين والمجاهدين وكل الذين حملوا السلاح وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي.

أيها السادة الكرام، إن مشروع قانون الوئام المدني المقدم للنقاش والإثراء المتميز بالحكمة والإتقان في الغاية والدقة في التصور والمستفيض في التحليل. إن هذا المشروع الذي يعد بحق من آليات استرجاع السلم والمصالحة

الوطنية فهو شامل جامع مانع ويمثل حسب رأيي بعدا عميقا لا بد منه وعلينا أن نكون مع المسعى الذي يسعى إليه السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى الوئام الحقيقي والمصالحة الجادة الواضحة المفاهيم والمسالك بغية إطفاء نار الفتنة وإغلاق باب الحقد والحسد والانتقام وقطع الطريق على المستفيدين في الداخل والخارج والذين لا يهمهم استقرار البلاد وازدهارها لأنهم يجدون غايتهم المثلى في عدم الاستقرار وعدم الأمن والازدهار فهم يصطادون في الماء العكر الذي يحقق لهم وحده ما يصبون إليه.

إخواني، إن مشروع قانون الوئام المدني يختلف كلياً عن قانون الرحمة وأحسن ما فعل السيد رئيس الجمهورية بسن هذا القانون الذي قلت عنه إنه مميز بالحكمة والإتقان، فالمشروع معروض علينا لنقول بشأنه ما يمكن أن يقال وأعتقد أن إخوة لنا في البرلمان تعرضوا له بشيء من التفصيل والتحليل من خلال أعمدة الصحافة المرئية منها والمكتوبة والمسموعة وأصبح كل شيء واضحاً ومفهوماً وأن هناك اقتراحات قدمت في الشكل والمضمون وفي المواد والفصول، أعطت كلها انطباعاتاً حسناً وتأييداً شبيهاً مطلقاً لتأييد المشروع. وعليه إن المشروع المقدم من طرف السيد رئيس الجمهورية خضع - في رأيي - إلى مناقشة جادة وعميقة من طرف رجال الفكر والسياسة والخبرة في القانون بجميع فروعه وأبعاده السياسية والوطنية وفيه إشارة بالغة الأهمية يحظى بها المشروع على مختلف الدرجات يعود لها الاختصاص في بعد الرؤية وسلامة الموضوع فأهلاً وسهلاً بالمشروع في بيت مجلس الأمة ورجاله المخلصين وبتزكية الأبعاد التي يراها رئيس الجمهورية في إضفاء التزكية التي ستتم عن طريق الاستفتاء الشعبي الذي سيحدد تاريخه لاحقاً من طرف رئيس الجمهورية في أقرب الأجل.

هذا أيها الإخوة الأوفياء ما رأيت أن أقدم به إسهامي في هذا المشروع بهذه الملاحظات المتواضعة لأكون بجانب زملاء في التزكية والتقدير وفي خانة المزكين بدون تحفظ ولا التواء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد مصطفى عبيد والكلمة الآن للسيد بوطويقة بن حليلة مع العلم أن لديه حصتين من الوقت المحدد فليتنقل.

**السيد بوطويقة بن حليلة:** شكراً سيدي رئيس الجلسة، سيداتي سادتي الوزراء، إخواني، أشكر اللجنة التي سهرت على تقديمها لنا هذا القانون وأعتنم هذه الفرصة لأقول بأن بعض الأوراق قد اختلطت علينا في هذا المجلس الموقر وسنعيدها ربما إلى مكانها.

أولاً، فيما يخص هذا القانون فقد أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية خلال الحملة الانتخابية للرئاسيات إذ ذكر بأنه سيعرضه على الغرفتين الأولى والثانية ثم للاستفتاء الشعبي وهاهو قانونه أمامنا اليوم وبالتالي فقد وفي بوعده.

ليس لدي أي تدخل حول نص هذا القانون ومضمونه ولكن ما هو البديل الذي يقدمه الذين يرفضونه؟ فمن المفروض أن يقبل به من ليس لديه بديل عنه وكنت أعتقد أنني جئت إلى مجلس الأمة لكي أطرح على السيد رئيس الجمهورية من خلال المناقشة- الأمور التي تضر بالناس في هذا القانون بحكم أننا نمثل هنا الأمة، فهل لنا ذلك؟ هذا وقد خفف عنا السيد رئيس الجمهورية عبئاً كبيراً بكونه سيعرض هذا القانون للاستفتاء الشعبي، إنني لا أرغب في أن أصبح وزيراً أو نائباً بالمجلس ولست أيضاً ملتصقاً بهذا الكرسي، سبحان الله، كثرت هنا الآيات والأحاديث الدينية ولكنني احتراماً لكم لا أوصل كلامي هذا..

لقد قلت بأن هذا القانون يعد منتجاً خطيراً (Un produit dangereux) وقد تحمل السيد الرئيس مسؤوليته فتقدم به وعرضه علينا وحتى نقله إلى القاعدة يعد خطراً (transport dangereux) بحيث إذا تجاوزت الجرعة المطلوبة فلا ينفع بل يضر وإذا كان العكس فلا ينفع إطلاقاً.

وددت لو كان رئيس الحكومة حاضراً معنا الآن ليحدثنا عن الإجراءات المرافقة، فبالرغم من أنني قلت آنفاً بأنه ليس لدي أي تدخل حول هذا القانون لكنني أرى أنه لا بد من إجراءات مرافقة له لأن هناك اليوم خلطاً بين ضحايا الإرهاب ورجال المقاومة (patriotes) والوئام المدني، فليس لهذا القانون أية علاقة بذلك. لذا يجب إرفاقه بإجراءات

لتحديد المسؤوليات.. فهذا القانون هو خاص بالوثام المدني في حين يشكل رجال المقاومة مسألة أخرى ونحن نحتاج إليهم ولم يحن الوقت بعد لتجريدهم من سلاحهم. يجب تركهم وشأنهم فلا تزال الدولة محتاجة إليهم. إذن هناك ثلاثة أمور مختلفة تماما عن بعضها. وفيما يتعلق بالإجراءات المرافقة فهناك إجراءات فورية ينبغي التعجيل باتخاذها- ربما- قبل الذهاب إلى الاستفتاء وطبعا دون التعارض مع النظام الداخلي.

هناك أمر آخر يخص ضحايا الإرهاب فإنني أسمح لكل من فقد أبا أو قتل له شرطي أو جندي بأن يعايرني هنا أمام مقر مجلس الأمة ولكن بشرط ألا يكون مستعملا (manipulé) لكننا لا نقبل بالناس التي لا يهتمها الأمر وهي "قابعة في الجو البارد" تطلب منا أن لا نتسرع. نقترح على الرئيس أن نصعد نحن الموجودون في الأسفل إلى مكانهم ونمرر قانونا لأهل "الفوق" وآخر لأهل "التحت" فيحصلون بالتالي على قانونهم أو نتبادل الأمر ونحن نود أن يكون ذلك بدءا من الغد فالمعني بالأمر هو الذي يدرك ما يجري وليس الذي يستجم في البحر ويقوم بمسكن أمن (logement sécurisé) ويملك كل خيرات الله ثم إنه يأتي ليعارض هذا القانون بحجة التسرع في الأمر! أين هو هذا التسرع؟ إنزل إلى الميدان لترى ذلك بأمر عينيك!! فينبغي له - على الأقل- السكوت بدلا من أن يأتي إلينا ويستعمل الأشخاص. إذن أصبح الأمر واضحا بشأن مسألة الخلط (La confusion) لدى هؤلاء الناس فلا يوجد من هو ليس متضررا بل تضررت الناس قبلهم ونحن نعرف جيدا من هو المتضرر بحكم موقعنا وقد مر من هنا قانون منذ 39 سنة ولكن لا بأس في الأمر.

هذا فيما يخص ضحايا الإرهاب واستعمال الأشخاص (la manipulation) وأعود الآن إلى مسألة الإجراءات التي يجب أن ترافق قانون الوثام المدني - والتي تحدثت عنها أنفا - فأقول إن رئيس الجمهورية لم يعط أمرا لأي أحد بالتطرق إلى قضية رجال المقاومة أو تجريدهم من سلاحهم أو إستبداله أو تغييره فلا توجد أية تعليمية في هذا الشأن والصحافة - مع احترامي للثابتين - هي التي تتكلم عن السكنات التي تم توزيعها إذ تنشر بأن رجال المقاومة قد نزلوا من الجبال وسكنوا تلك السكنات فقد أضربنا هؤلاء أكثر من الإرهاب! (Ils nous ont fait plus de mal) فهم ينشرون معلومات لا أساس لها من الصحة كما قالوا أيضا بأنه تم توظيف رجال المقاومة على مستوى الدرك الوطني، إلى أين هم سائرون هؤلاء الناس؟ فنحن مع حرية الصحافة لكنهم يفعلون ذلك وهم يدركون حقيقة الأوضاع وأنتم تطالعون الجرائد وتقرأون ما ينشر بأن فلانا منح له مسكن وآخر وظف على مستوى الدرك الوطني، إلى أين يتجه هؤلاء الناس؟ فليتحمل كل واحد مسؤوليته تجاه هذا القانون فمن غير المعقول أن تعمل على إطفاء النار ويشعلها آخر في مكان آخر فلا يمكن الوصول بذلك إلى أية نتيجة! هذا فيما يخص نشر المعلومات الخاطئة فعلى كل واحد أن يبقى في موقعه ويمر القانون وتتكفل به الناس.

إن التكفل بضحايا الإرهاب يتطلب إعداد برنامج خاص وقد ذكرت الناس بأن عددهم بلغ 100.000 وأوصل الرئيس عددهم إلى 100.000 و1 مليون من المتضررين وأعتقد أن عددهم أكثر من ذلك لأن كل الناس تضررت فحتى الذي توقف ابنه عن الدراسة يعد ضحية إرهاب، فإذا عقدنا العزم اليوم على التكفل بهم فإن ذلك يستلزم منا إعداد برنامج خاص مع مراعاة الظروف المالية الراهنة وتوفير الأموال اللازمة وتقادي تمرير هذا القانون بكيفية ناقصة. لقد طالعنا اليوم في صحيفة أن هناك مرسوما قد صدر في شهر فيفري المنصرم فنحن لم نره ونود أن يفهمونا ماهية هذا المرسوم: من يستهدف؟ متى يتم تطبيقه؟ قد نسأل غدا من قبل الناس ويقولون بأنهم اطلعوا عليه من خلال الجرائد في حين لم نره نحن!!

النقطة الأخيرة تخص الأشخاص الذين عادوا إلينا وراحوا يتكلمون عن الناس التي كانت في الميدان فإن حزبنا موجود ولم نترك البلاد تتساق إلى الهاوية - ولسنا ندعي الكمال - لكن اليوم لا تشهر ضدي خنجرك فإنك لم تكن في المستوى ويجب أن تفهم الناس بأن (Saint Egidio) أمر والوثام المدني أمر آخر ولا علاقة بينهما بتاتا وأنا مع الذين يقولون بأننا نتناقش هنا... ولا نذهب بعيدا ولا نجرح بعضنا البعض. فهما أمران مختلفان تمام الاختلاف وإذا أردتم المحاسبة فلنتحاسب، من تكون أنت؟ ومن أكون أنا؟ ماذا ضاع لك وماذا ضاع مني؟ فأنت الذي هربت ولست ضدك، أنت الذي هربت أما أنا فقد مكثت هنا (tu as mis les voiles) ثم تأتي في عام 1998 لتقول "لا!!"

فلو مكثت هنا لتفاسمناها ونحن نحترم الذين مكثوا وحاولوا بنقاشهم وإسهاماتهم الوصول إلى نتيجة فلا تتحدثوا اليوم عن أعمالكم لأننا نملك نحن أيضا ما نقوله، فلو شاركت لكان الأمر مقبولا ولكنك لم تشارك فماذا تمثل؟ لدينا الوقت أمانا وهو الذي سيثبت من كان على صواب. وعليه فإن قضية 1991 و (Saint Egidio) والتجمع الوطني الديمقراطي هي ثلاثة أشياء مختلفة تماما عن بعضها.

وددت لو كان رئيس الحكومة حاضرا معنا ليفهمنا - هذه الليلة - أمر هذه المراسيم التي لم نرها ويزودنا بالمعلومات قبل المصادقة على هذا القانون والتوجه نحو إجراء الاستفتاء لنتمكن من إفهام الناس وشكرا.



**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوطويقة بن حليلة وبهذا التدخل الأخير نكون قد استنفدنا قائمة المتدخلين فحتى  
نمكن السيد رئيس الحكومة من الرد على تدخلات واستفسارات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة نرفع الجلسة  
لبعض الوقت وشكرا للجميع.

**رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء.**